## (٤)

# المشهد الاجتماعي

**د. ماري توتري**

شهد عام ٢٠٠٦ أحداثاً سياسية كثيرة أثرت على المشهد الاجتماعي في إسرائيل، أهمها انتخاب حكومة جديدة في شهر آذار، وشن حرب على لبنان في شهر تموز. تشكلت الحكومة الجديدة من حزب كديما، حزب العمل، حزب المتقاعدين وحزب شاس (لاحقا انضم حزب "إسرائيل بيتنا"). تمحورت حملة انتخابات بعض الأحزاب حول مواضيع اقتصادية واجتماعية منافسة، للمرة الأولى، البرنامج السياسي والأمني. فمثلا تعهد حزب العمل في حملته الانتخابية برفع مستوى العامل وتحسين خدمات الرفاه الاجتماعي لجميع المواطنين، ورفع حزب المتقاعدين راية تأمين حياة كريمة للمسنين، وتعهد حزب شاس بحماية الفئات المستضعفة في المجتمع الإسرائيلي، في حين استمر حزب كديما في تسويق برنامجه السياسي "الانسحاب أحادي الجانب" واستمر حزب الليكود في التلويح بالأخطار الأمنية التي تواجه إسرائيل.

كان متوقعا أن تولي الحكومة الجديدة موضوع الرفاه الاجتماعي ومواضيع اجتماعية أخرى درجة عالية من الأهمية، لكن على الرغم من تعهدات الأحزاب المشاركة في الحكومة الجديدة بحماية الفئات المستضعفة وردم الهوة الاجتصادية (الاجتماعية الاقتصادية) بين فئات المجتمع، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الثلاث الماضية، شهد المشهد الاجتماعي تراجعا ملحوظا، حيث تضررت الفئات المستضعفة أكثر فأكثر، في حين لم تتضرر الفئات ذات الدخل العالي بالمثل. أي أن التقاطب الاجتصادي الذي تبلور خلال العقود الماضية ازداد حدة جراء السياسة الاقتصادية الليبرالية التي انتهجتها حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ سنوات الثمانينيات والتسعينيات. على الرغم من توسع التقاطب الاجتصادي في المجتمع الإسرائيلي إلا أنه لم يفرز صراعا طبقيا متحديا للنظام السياسي- اقتصادي الحاكم في إسرائيل، مثل التصدعات المركزية في المجتمع الإسرائيلي (التصدع القومي، السياسي، الديني، الأثني، والتصدع على أساس جندري).

أدت حرب لبنان الثانية هي الأخرى إلى تعزيز التقاطب الاجتصادي جراء قرار الحكومة تقليص المخصصات

والضمانات الاجتماعية (التي تمس ذوي الدخل المنخفض والمتوسط)، والاستمرار بتخفيض الضرائب (لذوي الدخل العالي) وذلك من أجل تمويل كلفة الحرب. طرأ تراجع أضافي في عام ٢٠٠٦ نتيجة التقليصات في الميزانيات الحكومية على أجهزة التعليم، التعليم العالي، الصحة، المسكن، الرفاه الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية. بالمقابل اشتدت حدة ظواهر الفساد، الاجرام والدعارة نتيجة لزيادة ظاهرة الفقر.

سيستعرض هذا الفصل نتائج السياسة الاقتصادية العامة لحكومة أولمرت على النمو الاقتصادي، توزيع الدخل القومي بين شرائح المجتمع، التقاطب الاجتصادي على الخلفية القومية والأثنية والجندرية، انتهاكات حقوق العمال الإسرائيليين والعمال الأجانب، وضع البطالة والفقر وتداعياته، وضع جهاز التعليم والتعليم العالي، وضع جهاز الصحة وجهاز تأمين الشيخوخة. سنستعرض بعد ذلك نتائج حرب لبنان الثانية على المشهد الاجتماعي ومن ثم سنحاول استشراف المشهد الاجتماعي للسنة القادمة من خلال قراءة ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٧. في النهاية سوف نستعرض الأسباب التي منعت بلورة تكتل طبقي بين الفئات المستضعفة.

## ١- النمو الاقتصادي والسياسة الاقتصادية الليبرالية لحكومات إسرائيل المتعاقبة

شهد الاقتصاد الإسرائيلي في العقدين الماضيين نموا ملحوظا على أثر العولمة الاقتصادية، حيث انضمت إسرائيل لمجموعة الدول ذات الدخل العالي للفرد.[١] سجل دخل الفرد في إسرائيل ١٨،٣٦٣$ في عام ٢٠٠٠ ولكنه انخفض على أثر الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٣)[٢] وعاود الارتفاع في عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ١٨،٧٢٣$. كانت التوقعات لعام ٢٠٠٦ أن يشهد الدخل القومي ودخل الفرد ارتفاعا آخر، ولكن حرب لبنان الثانية أدت إلى انخفاض بنسبة ١,٤٪ من الدخل القومي في الربع الثالث من ذلك العام (أنظر المشهد الاقتصادي).

كان هذا النمو مصحوبا بتحول جذري لدولة إسرائيل من دولة ذات سياسة اشتراكية-اجتماعية (منذ أقامتها حتى أواخر سنوات السبعينيات) إلى إحدى أسوأ الدول في العالم الغربي بكل ما يتعلق بالرفاه الاجتماعي. تحولت إسرائيل في عصر العولمة إلى إحدى الدول المسيئة لعمالها، حين تخلت عن مسؤوليتها تجاه الفئات المستضعفة في المجتمع. لقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي عملية خصخصة مكثفة للمصانع والشركات في سنوات الثمانينيات والتسعينات، وشهدت نقابة العمال "الهستدروت" تراجعا ملحوظا في قدرتها على حماية حقوق العمال منذ منتصف الثمانينيات، بالإضافة إلى تصدير مواقع الإنتاج للصناعات كثيفة العمالة من المركز للأطراف، منها للدول العربية المجاورة (رخيصة تكلفة التصنيع والإنتاج)، وبهذا نتجت بطالة مزمنة وخاصة في المناطق البعيدة عن المركز[٣] لدى الفئات المهمشة أصلا مثل النساء، المواطنين الفلسطينيين واليهود من أصل شرقي والمتدينين (أبو بكر، ٢٠٠٦).

---

١ بالرغم من الفارق الكبير بين إسرائيل والدول الأوروبية، ففي ١٩٨٠ كان دخل الفرد في إسرائيل ٥،٦١٢$ وارتفع إلى ١٧،١٨٨$ في عام ٢٠٠٤- أقل بكثير من دخل الفرد في الدول الأوروبية: ٩،٣٨١$ الى ٣٠،٧١٧$ في تلك السنوات.

٢ انخفض دخل الفرد من ١٨،٣٦٣$ في عام ٢٠٠٠ الى ١٧،١٦٥$ في عام ٢٠٠٤ على أثر الركود الاقتصادي جراء الانتفاضة.

٣ يشير تقرير دائرة الإحصائيات المركزية أن ٤٤٪ من سكان إسرائيل يسكنون في مدن يصل عدد سكانها إلى أكثر من ١٠٠ ألف نسمة. تصل نسبة سكان القرى الى ٨٪ منهم الكيبوتسات (٢٪ من مجمل السكان)، غالبيتهم بعيد عن المركز.

اعتبرت جميع القيادات السياسية في إسرائيل النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً لسياستها الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار أن النمو الاقتصادي إن لم يكن مصحوبا بسياسة شاملة تضمن توزيعاً عادلاً بين شرائح المجتمع يبقى هدفاً منقوصاً. على الرغم من أن الأرقام الرسمية تظهر نموا اقتصاديا في السنوات الأخيرة، ولكن في الواقع استفادت مجموعة محددة جدا من هذا النمو، بينما بقيت مجموعات كثيرة خارج دائرة النمو. النمو الاقتصادي لم يشمل جميع المجالات بل كان مقتصرا على مجالات محددة جدا مثل: التكنولوجيا الرفيعة[٤] والخدمات المالية. كلا المجالين استقطبا استثمارات كبيرة، وبالتالي سجل ارتفاع ملحوظ في أجور المستخدمين فيها، في حين لم يطرأ نمو على الفروع الأخرى مثل الزراعة والصناعة المختلطة والتقليدية، أو أن النمو فيها كان بطيئا للغاية ولم يستقطب إليها مستثمرين. ونتيجة لذلك استفادت شريحة صغيرة جدا من الإسرائيليين من هذه التغييرات حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا على مستوى معيشتها، بينما سجل انخفاض على مستوى معيشة المجموعات الأخرى.

أشار تقرير مركز "أدفا"[٥] أن سياسة الحكومة الاقتصادية تتجاهل قطاعات كبيرة في المجتمع الإسرائيلي ومجالات كثيرة في السوق الاقتصادي، وأن الاستثمار العام في هبوط مستمر بالمقارنة مع الدخل القومي. على ضوء هذه المعطيات أوصى التقرير بإعادة النظر حول التناقض بين حجم استثمار الإسرائيليين المتزايد في الخارج مقارنة مع الاستثمار الأجنبي المتضائل في إسرائيل.[٦] سجل استثمار إسرائيليين لعام ٢٠٠٦ في خارج البلاد ٢٢,٧ مليارد دولار مقارنة مع ١٦,٦ مليارد دولار استثمار أجنبي في إسرائيل (في عام ٢٠٠٠ وصل الاستثمار الأجنبي في إسرائيل ١٢,٣ مليارد دولار في حين وصل الاستثمار إسرائيلي خارج البلاد إلى ١٠,٤ مليارد دولار).

لم يؤمن النمو الاقتصادي[٧] ارتفاعا لمستوى معيشة كل قطاعات المجتمع ولم تستفد منه جميع شرائح المجتمع بشكل متساو، لأن حكومات إسرائيل المتعاقبة لم تتبن سياسة رفاه اجتماعية تؤمن توزيع الأرباح الناتجة عن النمو الاقتصادي والاستثمارات بشكل عادل على جميع المناطق وفي جميع المجالات وعلى جميع الفئات السكانية من خلال قوانين عمل تحمي العمال أو من خلال أشراف حكومي على سوق العمل. فمنذ سنوات التسعينيات عندما شهد الاقتصاد الإسرائيلي نموا كبيرا لم توزع ثماره بالتساوي بين شرائح المجتمع (سياسة نتنياهو الاقتصادية)، ففي حين ارتفع دخل الفئة العشرية العليا في الهرم التراتبي بشكل ملحوظ ارتفع دخل الفئات العشرية الوسطى

---

٤ سجل ارتفاع بنسبة ٩٠٪ بين ١٩٩٦ و٢٠٠٠، وفي فترة الانتفاضة الثانية انخفض بنسبة ٢١٪ عما كان عليه في عام ٢٠٠٠. في ٢٠٠٤ عاود الارتفاع لينخفض مرة أخرى في ٢٠٠٥.

٥ العقد الاجتماعي المفقود: الإسقاطات الاجتماعية لميزانية ٢٠٠٧ المقترحة. قدمت في جلسة الكنيست ١٤/ ١١/ ٢٠٠٦. مركز أدفا: معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

٦ لم يتحسن الاستثمار في مجال البناء بينما استمر الأستثمار في مجال التكنولوجية الرفيعة ولكن هذا المجال يشغل فقط ٤,٦٪ من المستخدمين في سوق العمل. بالرغم من ذلك، يعتبر مجال التكنولوجية الرفيعة المجال الرائد في التصدير الصناعي (٣٧٪ من الصادرات الإسرائيلية لعام ١٩٩٥ و ٤٥٪ من صادرات عام ٢٠٠٥). في العقد الأخير سجل النمو الاقتصادي السنوي في مجال التكنولوجية الرفيعة ١٢٪ بالمقارنة مع ٥٪ في باقي المجالات. في ٢٠٠٥ استثمر ٥,٣ مليارد دولار بهذه الصناعة (رأس مال أجنبي) من مجموع ١١,٦ مليارد دولار الذي استثمر عامة في إسرائيل (www.adva.org.il).

٧ المؤشر للنموالاقتصادي هو التغيير السنوي في دخل الفرد القومي (مجمل المنتوجات والخدمات التي كانت خلال السنة في حدود الدولة مقسمة على عدد السكان) والذي يستعمل أيضا كمؤشر لمستوى المعيشة.

والمنخفضة ارتفاعا ضئيلا جدا.

على الرغم من النمو الاقتصادي المتجدد منذ ثلاث سنوات ما زال عدد المحرومين من ثمار هذا النمو كبيراً جدا، منهم من هو عاطل عن العمل ومنهم من يئس من إيجاد عمل ومنهم من يعمل بوظيفة بأجر قليل. أي أن سياسة الحكومة الاقتصادية لم تؤمن توزيعاً عادلاً بين شرائح المجتمع، وبهذا أدت إلى إفقار المجتمع وتدعيم الطبقة الرأسمالية الإسرائيلية. هنالك استمرار بتقليص دور الدولة في السوق وزيادة دور المواطنين والمؤسسات والتجارة الخارجية بدلا منها.

### ١,١ توزيع الدخل القومي بين شرائح المجتمع

شهد السوق الإسرائيلي تقلبات كبيرة منذ بداية العقد الحالي جراء الانتفاضة الثانية، وتنفيس فقاعة التكنولوجيا العالمية والتي أدت إلى ركود اقتصادي في إسرائيل وهبوط في الدخل العام للمستخدمين حتى عام ٢٠٠٣. ولكن الاقتصاد الإسرائيلي بدأ بالخروج تدريجيا من مرحلة الركود الاقتصادي وشرع في عملية نمو اقتصادي من جديد منذ نهاية ٢٠٠٣. كان هنالك نمو في مجالات مثل التكنولوجيا الرفيعة وركود في مجالات أخرى مثل البناء، هبوط في الأجور وهبوط بطيء في نسبة البطالة.

أدت هذه التغييرات إلى هبوط في حصة المستخدمين من الدخل القومي. في حين سجلت حصة المستخدمين ٧٥٪ من الدخل القومي وحصة المشغلين ٩٪ في عام ٢٠٠٠، هبطت حصة المستخدمين إلى ٧٠٪ في عام ٢٠٠٥ وارتفعت حصة المشغلين إلى ١٠٪. الفوارق في المجال الربحي كانت أكبر بكثير، بينما كانت حصة المستخدمين ٦٦٪ في عام ٢٠٠٠ وحصة المشغلين ٢٠٪ انخفضت حصة المستخدمين إلى ٦٢٪ في عام ٢٠٠٥ وارتفعت حصة المشغلين إلى ٢٤٪. هذه التغيرات هي نتيجة هبوط الأجر لكل ساعة عمل واحدة[٨] وهبوط عام في أجور المستخدمين نتيجة لارتفاع عدد العاملين في وظائف جزئية. بالمقابل طرأ ارتفاع على أجور المدراء. فمثلا، وصل أجر مدير عام بنك العمال (بوعاليم) لعام ٢٠٠٥ إلى ٥,٣٣ مليون دولار سنويا (Ynet ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٦).

صاحَبَ هذه التغيرات تفاوت بالضمانات الاجتماعية للمستخدمين، فانخفضت نسبة المستخدمين ذوي الدخل المتوسط والعالي، بينما أرتفعت نسبة المستخدمين ذوي الدخل المنخفض. تصنف مؤسسة التأمين الوطني المستخدمين إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى ذات الدخل المنخفض (تتقاضى حتى الأجر الأدنى)، الفئة الثانية ذات الدخل المتوسط- منخفض (تتقاضى بين الأجر الأدنى والدخل المتوسط) والفئة الثالثة ذات الدخل المتوسط والعالي (تتقاضى أعلى من الدخل المتوسط). زادت الفئة الأولى بين ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٣ بنسبة ٣٠٪ على حساب تقلص الفئة الثانية بنسبة ١٧٪ بينما حافظت الفئة الثالثة على حجمها (٦٪). في الفئة الأولى كان هنالك تمثيل بارز للمهاجرين الجدد، للنساء، للمواطنين الفلسطينيين ولليهود السفاراديم (٣٣٪ رجال، ٦٧٪ نساء، ٨٨٪ يهود، ١٢٪ مواطنون فلسطينيون، ١٦٪ حملة شهادات أكاديمية)، بينما كان هنالك تمثيل بارز للرجال، لليهود، للأشكناز، وللأكاديميين في الفئة الثالثة (٨٨٪ رجال، ١٢٪ نساء، ٩٧٪ يهود، ٣٪ مواطنون فلسطينيون، ١٧٪ يهود سفاراديم، ٣٨٪ يهود أشكناز، ٧٧٪ ذوو

٨ من ٦٤,٣ شيكل في ٢٠٠٠ الى ٦٢,٧ شيكل في ٢٠٠٥. تراوح سعر الدولار الواحد في تلك الفترة بين ٤,٥ الى ٤,٧ شيكل جديد.

شهادة أكاديمية).

كانت معظم الوظائف الجديدة (ما بعد الانتفاضة والخروج من الركود الاقتصادي) وظائف جزئية. في حين كانت معظم الوظائف الجديدة للرجال وظائف كاملة، كانت معظم الوظائف الجديدة للنساء وظائف جزئية.[٩] كانت معظم الوظائف الجزئية للنساء في مجال الخدمات الصحية، الرفاه الاجتماعي، التربية وخدمات أخرى تتميز بأجر منخفض. ١٩٪ من الوظائف الجديدة للرجال كانت نتيجة الانتفاضة الثانية (حراسة / أمن) وليس نتيجة النمو الاقتصادي. من جهة ازداد عدد الوظائف ذات الأجر المنخفض، ومن جهة أخرى ازداد عدد الوظائف ذات الأجر العالي، مثل التكنولوجيا الرفيعة الذي تعتبر أكثر المجالات ازدهارا، ولكن هذا المجال يشغل أقل من ٥٪ من المستخدمين في سوق العمل (يشغل هذا المجال ٨٪ من المستخدمين إذا شملت فئة العاملين في مجال الخدمات المرفقة لصناعة التكنولوجيا الرفيعة). تضرر هذا المجال كثيرا في أعقاب الانتفاضة والركود الاقتصادي ولكنه بدأ بالنمو من جديد منذ عام ٢٠٠٤ (سفيرسكي وكونور-أتياس، ٢٠٠٥).

عندما يتمركز النمو الاقتصادي وغالبية الاستثمارات بجزء صغير من الاقتصاد وبفئة صغيرة من المجتمع فمن الطبيعي أن لا يوزع الدخل القومي بتساو. خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٥، زادت الفئة العشرية العليا في الهرم التراتبي حصتها من الدخل القومي، بينما لم تتغير حصة الفئة العشرية التاسعة العليا وانخفضت حصة الفئات العشرية الأخرى من الدخل القومي. في عام ٢٠٠٥ حصلت الفئة العشرية العليا على ٢٨,٣٪ من مجمل الدخل في إسرائيل، وحصلت هي والفئة العشرية التاسعة معا على ٤٤,٧٪ من مجمل الدخل القومي. حصة الفئات العشرية الأخرى هبطت في فترة ١٩٩٠-٢٠٠٠. في سنوات الانتفاضة (٢٠٠١-٢٠٠٣) عندما ساد ركود اقتصادي خسرت الفئة العشرية الثامنة من حصتها بينما حافظت الفئة العشرية التاسعة العليا على حصتها. استمرت الفئة العشرية العليا في زيادة حصتها من الدخل القومي، ولكن في عام ٢٠٠٣ أدى الركود الاقتصادي إلى تقليص الأجور في الوظائف العليا، حيث سجل انخفاض في حصة الفئة العشرية العليا وزيادة صغيرة جدا في حصة الفئات الأخرى.

في السنوات الأخيرة (٢٠٠٤-٢٠٠٥) سجل نمو اقتصادي متجدد، ولكن لم يطرأ تغيير على حصة الفئتين في أسفل الهرم التراتبي (٦٪ مقابل ٦,٢٪ في عام ٢٠٠٣)، بينما ارتفعت حصة الفئتين في أعلى الهرم التراتبي من ٤٤,٢٪ في عام ٢٠٠٤ الى ٤٤,٧٪ في عام ٢٠٠٥. في عام ٢٠٠٥ كان معدل الدخل الشهري للفئة العشرية العليا ٣٩،٦٧١ شيكلا جديدا قبل الضرائب (أي ٢٨,٣٪ من مجمل الدخل) مقارنة مع معدل الدخل الشهري للفئة العشرية في اسفل الهرم التراتبي ٣،٢٧٩ شيكلا جديدا (٣,٢٪ من مجمل الدخل). حصلت الفئة العشرية التاسعة على ١٦,٤٪ (٢٣،٠٢٩ شيكلا جديدا)، والثامنة على ١٢,٧٪ (١٧،٨١٦ شيكلا جديدا)، السابعة على ١٠,٣٪ (١٤،٣٩٩ شيكلا جديدا)، السادسة على ٨,٥٪ (١١،٩٦٩ شيكلا جديدا)، الخامسة على ٧,١٪ (٩،٩٧٩ شيكلا جديدا)، الرابعة على ٥,٩٪ (٨،٢٣٠ شيكلا جديدا)، الثالثة على ٤,٧٪ (٦،٦٤٠ شيكلا جديدا) والفئة العشرية الثانية في الهرم التراتبي على ٣,٧٪ (٥،١٦١ شيكلا جديدا). أي أن السياسة الاقتصادية مست في الطبقة الوسطى وزادت

٩ من بين ١٦٣ ألف وظيفة للرجال بين عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥، ٩٧ ألف وظيفة منها كانت كاملة و ٦٦ ألف وظيفة جزئية. من بين ١٧٠ ألف وظيفة جديدة للنساء كانت ٦٠٪ جزئية.

غنى الأغنياء وفقر الفقراء (سفيرسكي وكونور-أتياس، ٢٠٠٦).

### ١,٢ التقاطب الاجتصادي على الخلفية القومية، الاثنية والجندرية

هنالك فوارق واضحة وصارخة بين الإسرائيليين على الخلفية القومية، الأثنية والجندرية، كما يستدل من معطيات الدخل منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٥. كان معدل دخل المواطنين الفلسطينيين منخفض جدا في تلك الفترة واستمر في الانخفاض. كان معدل دخل اليهود من أصل شرقي أعلى من دخل المواطنين الفلسطينيين وفي التسعينيات طرأ ارتفاع قليل على دخلهم مقارنة بالمعدل العام (ولكن لم يطرأ تغيير يذكر على دخلهم منذ عام ٢٠٠٢). دخل اليهود الاشكناز هو الأعلى من بين الفئات الثلاث، أعلى من دخل اليهود من أصل شرقي ودخل المواطنين الفلسطينيين. سجل ارتفاع أضافي طفيف على دخل اليهود الاشكناز في السنوات الأربع الماضية. يشير تقرير "المركز العربي للتخطيط البديل" أن معدل دخل الفرد للمواطن الفلسطيني يعادل ثلث معدل دخل المواطن اليهودي (www.ac-ap.org).

هنالك فوارق واضحة بين الرجال والنساء، فمعدل دخل المرأة الشهري يساوي ٦٣٪ من معدل دخل الرجل الشهري (٨,٥٧٥ شيكلا مقابل ٥,٤١٩ شيكلا جديدا في عام ٢٠٠٥)، ويساوي معدل دخل المرأة لساعة عمل واحدة ٨٣٪ من معدل دخل الرجل لساعة عمل واحدة (٤٤,٩ شيكل مقابل ٣٧,٤ شيكل جديد). وذلك يعود إلى إن نسبة كبيرة من النساء تعمل في وظائف جزئية مما يفسر الفوارق في الدخل الشهري، ولكن حتى عندما تكون وحدة العمل متساوية هنالك فوارق بين دخل الرجال والنساء.

يظهر التقاطب الاجتصادي بشكل واضح عند مقارنة دخل المدراء والدخل العام في سوق العمل الإسرائيلي. الزيادة التى سجلت في السنوات الأخيرة في حصة الفئة العشرية العليا كانت نتيجة لزيادة دخل المدراء في القطاع الربحي. مثلا تكلفة الدخل السنوي لمدير عام في شركة مسجلة بقائمة "تل-أبيب ٢٥" (الشركات ال-٢٥ الكبرى المسجلة في البورصة) وصلت في عام ٢٠٠٥ إلى ٧,٦٧ مليون شيكل هذا بالإضافة إلى المحفزات المختلفة الأخرى غير المشمولة في التكلفة السنوية. ازدادت تكلفة دخل المدراء في الشركات التي تباع أسهمها في البورصة زيادة كبيرة في العقد الأخير. في عام ١٩٩٤ كانت تكلفة دخل المدراء ٣٠ ضعف الأجر الأدنى و ١٣ ضعف الدخل المتوسط، وفي عام ٢٠٠٥ كانت تكلفة دخل المدراء ٤٨ ضعف الأجر الأدنى و ٢٢ ضعف الدخل المتوسط.[١٠]

ازدادت هذه الفوارق (بين أجر المدراء، الأجر المتوسط والأجر الأدنى) نتيجة لسياسة التسهيلات التي انتهجتها الحكومة تجاه أرباب العمل، فبالإضافة للارتفاع في أجر المدراء تنعم شريحة رجال الأعمال بتسهيلات ضريبية كبيرة، فمنذ ١٩٨٦ خفضت حكومات إسرائيل المتعاقبة ضريبة الشركات، ألغت ضريبة المشغلين وقلصت حصة المشغلين في تمويل شبكة التأمين الاجتماعي لعمالهم. ضريبة الشركات (الضريبة التي تفرض على أرباح الشركات) قلصت من ٦١٪ في عام ١٩٨٦ إلى ٣٦٪ في عام ١٩٩٦. أدخلت هذه الضريبة إلى خزينة الدولة حوالي ٢٤ مليار شيكل، أي حوالي ١٥٪ من مجمل الضرائب ومدخول الدولة. قررت الحكومة في ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تقليصاً تدريجياً أضافياً

---

١٠ سجل مؤشر جيني لإسرائيل (لعام ٢٠٠٤) ٠,٣٧٥ مقارنة مع ٠,٤٠٨ (لعام ٢٠٠٠) للولايات المتحدة مما يعكس التشابه في التقاطب الأجتصادي في الدولتين.

لضريبة الشركات حتى عام ٢٠١٠، إلى أن تصل إلى ٢٥٪ وذلك بحجة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالإضافة لذلك قررت الحكومة في عام ٢٠٠٤ تخفيض نسبة مصروفات التأمين الوطني التى يدفعها رب العمل عن عماله بين ٢٠٠٥-٢٠٠٩ إلى أن تصل إلى ٤٣,٥٪ فقط (في عام ١٩٨٦ كانت ٦٥,١٥٪ وانخفضت في عام ١٩٩٤ إلى ٣٥,٧٪). ٦٠٪ فقط من العمال اليوم يدخرون لشيخوختهم و٤٠٪ ليس لهم تأمين شيخوخة. الحكومة أساءت جدا لجهاز تأمين الشيخوخة باتخاذ هذه القرارات.

يتمثل التقاطب الاجتصادي بفوارق صارخة في الدخل، فمعظم الإسرائيليين يتقاضون أقل من الدخل المتوسط في حين أجر المدراء عال جدا وفي ارتفاع مستمر، وهو الذي يؤثر على "متوسط الدخل في السوق الإسرائيلي" وبالتالي يعكس صورة غير حقيقية عن الواقع. ففي عام ٢٠٠٤ تقاضى ٧٣٪ من الإسرائيليين حتى الدخل المتوسط، وتقاضى ٦١٪ منهم أقل من ٧٥٪ من الأجر المتوسط وتقاضى ٣٤٪ من الإسرائيليين أجراً حتى الدخل الأدنى (سفيرسكي وكونور-أتياس، ٢٠٠٦). حسب معطيات تقرير ٢٠٠٦ لجمعية حقوق المواطن[١١] الصورة قاتمة أكثر بكثير حيث أن ٥٠٪ إلى ٧٠٪ من العمال الذين يفترض أن يتقاضوا أجراً أدنى يتلقون أجرا أقل من ذلك. يقوم أرباب العمل بالاحتيال على القانون من خلال تقديم تقارير ساعات مزيفة أو تشغيلهم كمتدربين لكي لا يدفعوا لهم أجرا كاملا. تفاقم هوة الدخل العام هي نتيجة للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومات المتعاقبة (تيجار، ٢٠٠٦).

### ١,٣ انتهاكات لحقوق العمال الأساسية

أدى إخضاع الاقتصاد الإسرائيلي للمبادىء العامة للعولمة الاقتصادية كما جاءت في الإجماع الواشنطوني (Washington Consensus) والتطورات والديناميات الداخلية في إسرائيل، إلى تغييرات جذرية في سوق العمل الإسرائيلي وإعادة هيكلة سوق العمالة الإسرائيلي. فبذريعة انجاز نجاعة اقتصادية في العمل همشت القيم التي كانت سائدة حتى ذلك الحين، مثل العمل المنظم والتكافل الاجتماعي. تقرير ٢٠٠٦ لجمعية حقوق المواطن يكشف تراجعا كبيرا في مجال حقوق العمال في إسرائيل، حيث تحول العمال إلى مجرد وسيلة لزيادة أرباح أرباب العمل وذلك بتشجيع من حكومات إسرائيل المتعاقبة من خلال قراراتها وفشلها المتكرر في حمايتهم. فمثلا خصصت الدولة ٢٢ مفتشا لمتابعة تطبيق قوانين العمل التي سنتها لقرابة ٢,٤ مليون عامل في سوق العمل الإسرائيلي وعينت ٥ محامين في نيابة الدولة ليتولوا تطبيق القانون، قاموا بتقديم ٢٠٠ لائحة اتهام سنويا ضد أرباب العمل. يكشف التقرير استغلالاً سافراً لمجموعات من العمال الذين ينتمون إلى مجموعات مهمشة مثل المواطنين الفلسطينيين، المهاجرين اليهود،[١٢] الشباب، النساء، ذوي الاحتياجات الخاصة، المتقدمين في السن، والعمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة والعمال الأجانب. هذه المجموعات هي الأكثر عرضة لانتهاكات حقوقها في مجال العمل، فهي تعاني من البطالة ومن الأجور المتدنية ومن عدم المشاركة في سوق العمل، وذلك لعدم وجود بنى تحتية في أماكن سكناها

---

١١ تيجار، م. ٢٠٠٦. "العمل من دون كرامة: حقوق العمال وانتهاكها"، التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن. جمعية حقوق المواطن (www.acri.org).

١٢ كان الدخل المتوسط للمهاجرين اليهود أقل بـ٣٠٪ من الدخل المتوسط للإسرائيلي المتوسط.

وبسبب سياسة التمييز البنيوية المتعاقبة ضدها.

تقوم حكومات إسرائيل المتعاقبة بشرعنة انتهاك حقوق العمال، حيث أن القوانين التي سنت في سنوات الخمسينيات والتي من المفترض أن تحمي حقوق العمال لم تتغير لتلائم واقع سوق العمل والتغييرات التي طرأت عليه. محاكم العمل من جهة أخرى لا توفر الحماية المطلوبة للعمال والدفاع عن حقوقهم المهضومة، والغرامات الإدارية الملقاة على أرباب العمل الذين يخرقون القانون ضئيلة جدا ولا تشكل رادعاً لهم من انتهاك حقوق عمالهم. يشير التقرير أيضا الى انخفاض نسبة العمال المنظمين (من ٨٥٪ في الثمانينيات إلى ٣٥٪ في عام ٢٠٠٣) مما يجعل الكثير منهم عرضة للانتهاكات من قبل أرباب العمل بدون أن تكون لهم حماية نقابية. تحولت الدولة منذ نهاية الثمانينيات إلى ذراع تنفيذي لمصالح الطبقة الرأسمالية الإسرائيلية (النخبة).

تدهور وضع العمال في إسرائيل هو جزء من التغيرات العالمية ونتيجة للعولمة الاقتصادية التي ترى بالعامل مجرد وسيلة لزيادة أرباح رب عمله. تطورت في السنوات الأخيرة أنماط عمل تتيح المجال لانتهاك في حقوق العمال مثل العمل بوظائف جزئية ومؤقتة (temporary jobs كما هو الحال في الولايات المتحدة) بدل العمل بوظائف كاملة. فمثلا يعمل في السوق الإسرائيلية اليوم قرابة ١٤٥ ألف عامل في وظائف جزئية ومؤقتة والتي من الممكن أن تستمر لشهور أو لسنوات عديدة بدون أن يحصلوا على الحقوق الاجتماعية التي تمنح للعمال الدائمين (تقوم شركة الكهرباء مثلا بتشغيل ٣٠٠ "عامل مؤقت" لمدة ١٠ سنوات تقوم بفصلهم وتشغيل عمال مؤقتين جدد غيرهم. تنتهج شبكة المطارات نمط العمل نفسه ولكن لمدة ٥ أو ٦ سنوات، في حين يفصل العمال في فرع الحراسة والتنظيف بعد ١٨ شهر عمل). يشير التقرير أن حوالي ١٠-٢٠٪ من العمال لا يحصلون على وثائق أجور، أي أنهم غير مسجلين في مؤسسة التأمين الوطني ولا يتلقون حقوقاً اجتماعية مثل مخصصات الولادة والبطالة وتعويضات الفصل وحوادث العمل وغيرها من الحقوق.

يكشف التقرير عن ظاهرة تشغيل عمال بواسطة شركات القوى العاملة التي بدورها تقوم بانتهاك حقوق العمال، حيث أن ١٠٪ من العمال في إسرائيل يعملون على أساس مؤقت أو عن طريق شركات القوى العاملة مقارنة مع ٢٪ في الدول الأوروبية. بالإضافة لذلك يواجه العمال صعوبات في تنظيم أنفسهم من أجل حماية حقوقهم بسبب اتباع الاتفاقيات الشخصية بدل الاتفاقيات الجماعية، وبسبب التقيدات الشديدة التي فرضت على حق الاحتجاج والإضراب في السنوات الأخيرة (هذه جزء من الظاهرة العالمية لتفكيك النقابات العمالية في ظل العولمة).

تنص قوانين العمل على دفع أجر للعمال مقابل ساعات عملهم الإضافي وأيام عطلهم الأسبوعية ولكن يضرب أرباب العمل القانون بعرض الحائط ولا يدفعون لعمالهم. كثير منهم يفصل عماله بدون دفع تعويضات لهم وأحيانا يرفض إصدار ورقة تثبت فصل العامل من عمله، ناهيك عن المعاملة المهينة التي تمس بكرامة العمال وخصوصيتهم، فيتدخل رب العمل في شؤون طالبي العمل في المقابلات التي تجرى معهم، من خلال استجوابهم عن أمور شخصية لا علاقة لها بالعمل.[١٣]

---

١٣ تيجار، م. ٢٠٠٦. "العمل من دون كرامة: حقوق العمال وانتهاكها"، التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن. جمعية حقوق المواطن.

### ١,٤ انتهاكات صارخة لحقوق العمال الأجانب الأساسية

بدأت حكومات إسرائيل منح تصاريح عمل للعمال الأجانب منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وذلك من أجل استبدال العمالة الفلسطينية تدريجيا بالعمالة الأجنبية من آسيا، أفريقيا وشرق أوروبا. يعيش معظم العمال الأجانب بظروف مزرية جدا (أقرب للعبودية) حيث يقوم أرباب العمل باستغلالهم مخالفين بذلك قوانين العمل في إسرائيل. يحاول العمال الأجانب ادخار القسم الأكبر من مدخولهم وإرساله لذويهم لذا يعيشون في شقق ضيقة أو في مخازن لا توجد بمعظمها شروط صحية أساسية.

أصدرت جمعية حقوق المواطن تقريراً يكشف الانتهاكات الخطيرة لحق العمال الأجانب[١٤] في إقامة عائلة وإنجاب أولاد. تعتبر دولة إسرائيل العمال الأجانب عمالاً مؤقتين، أتوا لإسرائيل من أجل العمل لفترة مؤقتة من الزمن، مع أن هنالك مجالات عديدة تحولت الى مجالات عمل مقصورة على العمال الأجانب (مثل البناء، الزراعة وفرع العناية بالمسنين والمرضى). أي أن العمال الأجانب ليسوا عمالاً مؤقتين لسد نقص مؤقت لقوة عاملة في مجالات معينة، أنما أصبحوا قوة العمل الدائمة في هذه المجالات. ولكن ما زال التوجه الرسمي تجاههم على أنهم عمال يعملون لفترة مؤقتة من الزمن وعليه يمنعون من أقامة عائلة وإنجاب أولاد خوفا من التوطن في إسرائيل. لذلك أعلنت الدولة عن أبطال تصاريح العمل وطرد أي زوج من العمال الأجانب الذين يقيمون علاقات زوجية في إسرائيل، وعن سحب رخصة عمل كل عاملة تحمل أثناء عملها في إسرائيل وطردها هي وطفلها من البلاد. هذا الأجراء يتعارض مع القانون الدولي والقانون الإسرائيلي الذي يعتبر اقامة عائلة وإنجاب الأولاد حق أنساني أساسي. قدر عدد أولاد العمال الأجانب في عام ٢٠٠٥ بألفي طفل تصل أعمارهم إلى ٥ أعوام، جميعهم مهدد بالطرد من البلاد.

تمنع إسرائيل أيضا دخول عمال أجانب بينهم صلة قرابة من الدرجة الأولى (والدين، أبناء، زوج\ة)، أي على العامل أو العاملة القدوم بمفردهم وترك عوائلهم في بلادهم. فإذا تبين أن فردين من نفس العائلة مقيمان في البلاد، تسحب وزارة الداخلية رخصة عمل واحد منهما وتقوم بطرده. لم تسن هذه الإجراءات كقوانين انما اتخذت كإجراءات داخلية قررتها إدارة السكان في وزارة الداخلية.

أدت هذه الإجراءات إلى ظاهرة وشاة المشغلين إلى وزارة الداخلية عن عمالهم بحجة إقامة علاقات زوجية بينهم لكي يتم طردهم، ولكن في بعض الأحيان يكون السبب الحقيقي هو أن المشغلين يستغلون هذه الإجراءات للتخلص من عمالهم الذين يطالبون بحقوقهم أو يتذمرون من ظروف عملهم. هذه القوانين والإجراءات الصارمة تسيىء لظروف حياة العامل الأجنبي ولنجاح استيعابه ومساهمته للاقتصاد المحلي، فأبحاث جمعية العمل العالمي (ILO) عن العمالة الأجنبية في بداية سنوات السبعينيات تثبت أن وجود العامل مع عائلته تساهم في رفع نجاعة عمله والتي تصب في النهاية بمصلحة البلد المستقبِل. بإمكان ما توفره الدولة من خدمات لهذه الطبقة العمالية استغلاله لترسيخ قوة النخبة في الدولة وتوجيه مواردها لها، ولكن إسرائيل لا تستغل ذلك.

---

١٤ بن يسرائيل، ح. فلر، ع. ٢٠٠٦. دولة إسرائيل تمس بشكل صارخ حقوق العمال الأجانب الأساسية لاقامة عائلة مع أولاد. تقرير جمعية حقوق المواطن (www.acri.org).

### ١,٥ وضع البطالة والفقر في المجتمع الإسرائيلي لعام ٢٠٠٦

تفشت في النصف الثاني من سنوات التسعينيات ظاهرة البطالة في إسرائيل[١٥] وفي سنوات الانتفاضة الثانية أخذت هذه الظاهرة بالاستفحال (في فترة الركود والنمو الاقتصادي على حدّ سواء). البطالة تمس أكثر الشرائح الضعيفة في المجتمع: فالبطالة تؤثر أكثر على البلدات الفلسطينية[١٦] من البلدات اليهودية وعلى بلدات التطوير أكثر من البلدات المتأسسة اقتصاديا، وعلى النساء أكثر من الرجال، وعلى النساء الفلسطينيات أكثر من النساء اليهوديات. البطالة أيضا تمس الذين لم يتمكنوا من الحصول على تعليم ملائم، والفئات العمرية الصغيرة في سوق العمل التي لم تستطع أن تأخذ حيزاً ثابتاً في سوق العمل.

وصلت نسبة العاطلين عن العمل المسجلين في مكاتب العمل في عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٩٪ (مع العلم أن هنالك عدداً كبيراً من العاطلين عن العمل غير مسجل في مكاتب العمل)[١٧] وفقط نسبة ضئيلة منهم تتقاضى أجر البطالة. نسبة العاطلين عن العمل لمدة أكثر من سنة في تزايد ومنهم من وصل إلى درجة اليأس من إيجاد وظيفة، معظمهم من النساء، المهاجرين غير اليهود وأيضا من المواطنين الفلسطينيين. هنالك عدد من العاطلين عن العمل الذي لا يتوجه إلى مكاتب العمل لعدم وجود فرع قريب منه، أو أنه يئس من ايجاد عمل بعد محاولات عديدة. تتصدر قائمة البلدات التي تعاني من نسب بطالة عالية القرى الفلسطينية البدوية في النقب (قرية الأعصم ٢,٢١٪ وأبو ربيعة ٨,١٩٪) ومن ثم البلدات الفلسطينية في الجليل (كفر كنا ٨,١٢٪ وعين ماهل ٨,١٢٪) وبعدها بلدات التطوير والبلدات اليهودية البعيدة عن المركز (كريات ملاخي ٩,١٠٪ ومعاليه عيرون ٢,١٠٪). سجلت أقل نسبة بطالة في البلدات ذات الدخل العالي مثل: كوخاب يئير (١٪) وايفراتا (٩,٠٪).

لا تؤمن المشاركة في سوق العمل العيش فوق خط الفقر. ففي انعدام سياسة حكومية تضمن توزيعاً عادلاً لثمار النمو (من خلال قوانين عمل منصفة تحمي العمال ومن خلال اتفاقيات عمل جماعية أو من خلال مراقبة حكومية لسوق العمل) يمكن أن يكون نمو اقتصادي عام مصحوباً بوجود عدد كبير من العمال الذين يتقاضون أجرا منخفضا جدا، وبالتالي يعيشون تحت خط الفقر كما حدث في إسرائيل في السنوات الأخيرة. ففي عام ١٩٨٩، كان ٢١٪ من الفقراء مشاركين في سوق العمل، هذه الشريحة ازدادت لتصل إلى ٥,٣٤٪ في عام ٢٠٠٥. في عام ١٩٨٩ كان حوالي ١٠٪ من العاملين يعيشون تحت خط الفقر. بالرغم من سنوات النمو الاقتصادي وصلت نسبة العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر في عام[١٨] ٢٠٠٥ إلى ١٨٪. حسب المعطيات الرسمية عن وضع الفقر في المجتمع الإسرائيلي لعام ٢٠٠٦: ٣,١٩٪ من العائلات (٤٠٤ ألف عائلة من بينها ٦، ١٧٤ ألف عائلة فيها معيل يعمل) و١,٢٤٪ من

---

١٥ وصلت نسبة البطالة في سنوات الانتفاضة (٢٠٠١-٢٠٠٣) الى ٧,١٠٪ وفي ٢٠٠٥ انخفضت الى ٩٪ (تقرير التأمين الوطني، ٢٠٠٦).

١٦ نسبة البطالة بين المواطنين الفلسطينيين تبقى الأعلى وهي أعلى من النسبة بين اليهود بما يتراوح بين ٦٠٪ الى ١٠٠٪. نسبة البطالة بين من سنهم فوق ٥٠ عاما تصل الى ٢٥٪.

١٧ حسب معطيات دائرة الاحصائيات المركزية طرأ انخفاض على نسبة البطالة من ٦,٩٪ في عام ٢٠٠٥ الى ٩,٨٪ في ٢٠٠٦. في عام ٢٠٠٥ سجل حوالي ٢٤٧ ألف عاطل عن العمل بشكل كامل، ٦٤ ألف عاطل عن العمل يئسوا من البحث عن مكان عمل و١٣٩ ألف عامل يعملون بشكل جزئي.

١٨ خط الفقر هو ٥٠٪ من الدخل الذي يتقاضاه نصف العاملين في سوق العمل، وهو أقل من الدخل المتوسط (خط الفقر للفرد الواحد في إسرائيل هو ٨٦٦،١ شيكلا).

الأفراد و٢,٣٣٪ من الأولاد في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر. ٥,٢٥٪ من الأولاد اليهود يعيشون تحت خط الفقر و٦٥٪ من الأولاد غير اليهود يعيشون تحت خط الفقر. تصل نسبة العائلات الفلسطينية الفقيرة إلى ٤٦٪ من العائلات الفقيرة.

لم يدرج تقرير الأمم المتحدة (عن وضع الأولاد الفقراء في العالم) إسرائيل من بين الـ٢٥ دولة الأوائل، ولكن فقر الأولاد في إسرائيل أسوأ عما هو الحال في المكسيك. حيث وصلت نسبة الأولاد الذين يعيشون تحت خط الفقر في إسرائيل إلى أكثر من ثلث الأولاد (سيني، ٢٠٠٥). وتيرة تفشي ظاهرة الفقر في إسرائيل كانت أسرع من الدول الأخرى (سجل ارتفاع حاد في بولندا بنسبة ٣,٤٪ مقابل ١٥٪ في إسرائيل منذ ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٠). عقب مدير عام جمعية سلامة الطفل على تقرير الأمم المتحدة على "أن إسرائيل لا تستحق أن تدرج من بين الدول المتطورة ازاء فشلها لضمان سياسة رفاه متقدمة ونسبة ضئيلة من الأولاد الفقراء" (هآرتس، ١/ ٣/ ٢٠٠٥). ففي الدول الأخرى قلصت نسبة الأولاد الفقراء عن طريق ضمانات اجتماعية (حكومة هنغاريا مثلا قلصت النسبة من ٤,٣٢٪ إلى ٨,٨٪) ولكن سياسة حكومات إسرائيل المتعاقبة قوضت خدمات الرفاه الاجتماعي ومخصصات الأولاد والتي تتناقض مع السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة في العالم (تجدر الإشارة إلى أن نسبة الأولاد الفقراء في إسرائيل ازدادت بنسبة ٥٠٪ منذ ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٥).

يشكل المسنون ١٠٪ من مجمل السكان في إسرائيل (حوالي ٦٧٠ ألف شخص، ٣٦٪ منهم رجال و٦٤٪ منهم نساء) مقارنة مع ٣٪ عند قيام الدولة. ربعهم يعيش تحت خط الفقر حيث لا يكفي دخله الأدنى لسد حاجاته الأساسية. نصف هذه الفئة الفقيرة هي من المهاجرين المسنين الذين يعتمدون فقط على مخصصات التأمين الوطني (لا يملكون راتب تقاعد أضافياً من الدول التي هاجروا منها) والتي لا تضمن لهم العيش بكرامة. ضائقتهم الاقتصادية ترغمهم على التنازل عن أمور أساسية (١٣٪ من المسنين تنازلوا عن أحدى الوجبات اليومية، ١٥٪ منهم تنازل عن الدواء، ٣٩٪ تنازل عن تأمين صحي و٤٤٪ منهم تنازل عن تدفئةَ أو تبريد مسكنه).

تشير التقارير والأبحاث أن الفقر يؤدي إلى الانتحار ويزيد من نسبة وفيات الأطفال ونسبة وفيات الخدج. تعاني العائلات التي تعيش تحت خط الفقر من عدم توفير طعام لأفرادها (٣٠٪ منها لا تأكل اللحوم مرة واحدة في الأسبوع). ونتيجة لذلك تقوم جمعيات خيرية كثيرة منتشرة في أنحاء البلاد بتقديم حاجيات أساسية من المفترض أن تؤمنها الدولة مثل الطعام، أدوات منزلية وخدمات صحية وغيرها.

### ١,٦ العلاقة بين الفقر والأجرام والدعارة في إسرائيل

أشارت جمعية "عيليم" (الجمعية للشبيبة في ضائقة) إلى ارتفاع بنسبته ٥٠٪ لتورط الشبيبة في إسرائيل في الدعارة، المخدرات والأجرام في عام ٢٠٠٥. حسب مؤشرات الرفاه الاجتماعي هنالك ٣٣٤ ألف شخص من الشبيبة معرف أنه في خطر، و٦٤ ألفاً منهم معرف أنه في خطر شديد. هنالك ٨ آلاف من الشبيبة متشردون (بعضهم متشرد مؤقت، والآخر متشرد مزمن)، أي طرأ ارتفاع بنسبة ٢٤٪ عما كان عليه الحال في العام المنصرم.

أشارت الجمعية أن هنالك الآلاف من الشبيبة العاملين في الدعارة كنتيجة مباشرة لفقر عائلاتهم، وأن عددهم آخذ

في الازدياد. يبدأ غالبيتهم العمل من سن ١٤ عاما ومعظمهم لا يستطيعون الخروج لاحقا من هذه الدائرة. بعضهم يعمل عن طريق الإنترنت وبعضهم يعمل في النوادي الاستجمامية وآخر في الشوارع. هذه الظاهرة ليست مقصورة على الشبيبة من عائلات فقيرة (٨٠٪) انما تشمل أيضا شبيبة من عائلات من الفئات العشرية الوسطى والعليا (نتيجة مصاعب دراسية أو كتمرد وتحدّ لمنظومات القيم السائدة في المجتمع). لا توجد سياسة مناسبة لمعالجة هذه الظاهرة مع أن القانون الذي سن في ٢٠٠٠ يعاقب من يقوم بعلاقة جنسية مع قاصر مقابل مال بثلاث سنوات سجن. صرح مدير جمعية "عيليم" أن أحد الوسائل المهمة للحد من هذه الظاهرة هي العمل على الحد من طلب مجامعة قاصر. وأضاف أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع ذكوري يرى بالعلاقات الجنسية مع قاصرة ("اللحم الطري") احتلالاً يفخر به. صرحت عضوة الكنيست زهافا جالئور أن صمت المجتمع الإسرائيلي على استغلال نساء أجنبيات بحجة أنهن لسن يهوديات أدى إلى استغلال قاصرات إسرائيليات أيضا لأن التجارة بالنساء تؤثر على النظرة العامة للمرأة في المجتمع (معاريف، ٦/ ٤/ ٢٠٠٦).

تشكل الجرائم والجنح التي تقوم بها الشبيبة قرابة ١٥٪ من مجمل الجرائم المرتكبة سنويا، غالبيتها سرقات ولكن في الآونة الأخيرة هنالك ازدياد في مجالات أخرى مثل الجنس والسموم.

### ١,٧ التجارة ببني البشر

التجارة ببني البشر لغرض الجنس ليست ظاهرة مقتصرة على إسرائيل فقط، إنما هي نتاج العولمة التي بدأت منذ انتهاء الحرب الباردة. يتم تهريب ما بين ٣ إلى ٥ آلاف امرأة سنويا معظمهن عن طريق الحدود المصرية، وذلك بالرغم من سن القانون الذي يعاقب من يتاجر بالنساء بالسجن مدة أقصاها ١٦ عاماً. تشير أول دراسة لعينة من ٥٥ امرأة (معدل جيلهن ٢٢,٨ سنة) يعملن في مراكز للدعارة في تل أبيب، أيلات وبئر السبع إلى أن غالبيتهن (٧٥٪ منهن) كنّ يعلمن أنهن سيعملن في مجال الدعارة قبل مغادرة بلادهن (مولدافيا، أوكرانيا، روسيا) وقدومهن إلى إسرائيل بصورة غير قانونية . فقط ٤١٪ منهن يحملن جواز سفرهن بأيديهن، أي ان بامكانهن مغادرة البلاد بحرية، ولكن هنالك ٢١٪ منهن لا يحملن جواز سفرهن بأيديهن، أي أنهن رهن أرادة مشغليهن و١٧٪ قلن أنه تم شراءهن رغما عن أرادتهن في بلدهن الأم. نصف مجموعة البحث اعترفت أنها عملت في الدعارة قبل مجيئها إلى إسرائيل (تركيا، قبرص، ايطاليا، اليونان وغيرها) (http : news . walla . co . il).

أشار البحث أن معدل كل امرأة (تعمل في الدعارة) ١٢ زبوناً يوميا، ولكن أحيانا يرتفع الى ٢٥-٣٠ زبون في نهاية الأسبوع والأعياد. ٤٢٪ منهن يعملن كل أيام الشهر ويحظين بيوم أجازة واحد فقط شهريا. ٣٤٪ منهن هن أمهات معيلات لأولادهن، ٨٠٪ منهن يرسلن جزءاً من أجرهن لعائلاتهن في بلدهن الأم. غالبيتهن يعانين من مشاكل صحية ونفسية (يأس، كرب ما بعد الصدمة وأمراض نفسية أخرى).

### ١,٨ التعاطي بالمخدرات

يقدر عدد المدمنين على المخدرات في إسرائيل ١٢,٥٠٠ مدمن، وذلك حسب تقرير بحث أجرته منظمة مكافحة

المخدرات والكحول في إسرائيل في ٢٠٠٥ (لا يشمل الفئة العمرية فوق ٤٠ عاماً ولا يشمل المتدينين اليهود-الحريديم). وصل عدد الشبيبة في جيل التعليم الثانوي الذين اعترفوا أنهم استعملوا المخدرات الممنوعة، لو لمرة واحدة في السنة الأخيرة إلى ٥٨ ألف شخص (٩,٩٪ من الفئة العمرية)، يضاف إليهم ٢٣ ألف شخص يستعملون مواد بديلة للسموم مثل الصمغ والتبكس وحبوب الأكستازي. وصل عدد المستعملين مخدرات ممنوعة (هيروين، كوكائين وغيرها) من الفئة العمرية (١٨-٤٠) في تلك السنة الى ٢٤٠ ألف مستعمل (٥,١٠٪ من هذه الفئة العمرية). مجموع المستعملين للمخدرات (أضافة الى الشبيبة التي تستعمل بدائل للسموم) وصلت إلى ٣٢١ ألف شخص، عند إضافة المدمنين إلى هذا المجموع وصل المجموع الكلي إلى ٥٠٠,٣٣٣ شخص.

تصل نسبة المدمنين من الشبيبة من فئة المهاجرين اليهود إلى ٦,١٤٪ ونسبة الشبيبة غير اليهودية (مواطنون فلسطينيون ومهاجرون من غير اليهود) إلى ٩,٩٪ ، ونسبة المهاجرين من الفئة العمرية (١٨-٤٠) إلى ٧,٦٪ والنسبة ذاتها من غير اليهود من الفئة العمرية نفسها، ٣٠٪ من الطلاب الجامعيين و٧,١١٪ من الجنود في الخدمة الإلزامية.

## ٢. وضع جهاز التعليم في السنوات الأخيرة

يعتبر التعليم احدى الوسائل الأساسية لتقليص الفجوات بين شرائح المجتمع (وعلى وجه التحديد التعليم العالي) حيث يساهم في تطور الفرد والعائلة ويساعد أيضا على النمو الاقتصادي العام في المجتمع. فمثلا ازدهرت الفروع الاقتصادية التي تعتمد على حملة الشهادات العليا بشكل بارز في الآونة الأخيرة، ولكن غالبية الشبيبة في إسرائيل لا تستطيع الانضمام لتلك الفروع، لأنها لم تحصل على التعليم الملائم. فأكثر من نصف الشبيبة لم يحصل على شهادة بجروت (ما يعادل شهادة الثانوية العامة في الدول العربية) عند إنهاء تعليمه الثانوي.

لا يؤمن جهاز التعليم الرسمي في إسرائيل فرصاً متساوية لجميع فئات المجتمع، وهذا ينعكس على نسب الحاصلين على شهادة البجروت في البلدات المختلفة. ففي حين سجل ارتفاع عام على نسبة الحاصلين على شهادة البجروت خلال العقد الماضي لم تتقلص الفوارق بين البلدات وبقيت على ما كانت عليه. وصلت نسبة الحاصلين على شهادة البجروت لعام ٢٠٠٥ إلى ٩,٤٤٪ (من الفئة العمرية ١٧ عاماً) من المتقدمين لامتحانات البجروت بينما وصلت إلى ٨,٤٧٪ في عام ٢٠٠٤. أي أن ١,٥٥٪ من الشباب لم يحصلوا على شهادة بجروت، غالبيتهم من البلدات الفلسطينية وبلدات التطوير (غالبيتها يهود من أصل شرقي ومهاجرون يهود). هنالك فوارق واضحة بين الشباب على خلفية أثنية، قومية واقتصادية. ٥,١٣٪ من الذين حصلوا على شهادة البجروت، لم تستوف شهادتهم شروط القبول للجامعات مقارنة مع ٦,١٥٪ في عام ٢٠٠٤. ١٨٪ لم يكملوا تعليمهم الثانوي من الفئة العمرية المذكورة في عام ٢٠٠٥. هذا وبالرغم من التصريحات المتكررة لوزراء المعارف خلال العقد المنصرم بالعمل على رفع نسبة الحاصلين على شهادة البجروت بنسبة ٥٠٪.

لم يطرأ أي ارتفاع ملحوظ في معظم البلدات البدوية الفلسطينية في النقب، والبلدات الفلسطينية في الجليل والمثلث، بلدات التطوير وبلدات الحريديم (المتزمتين دينيا)، ولم تقترب النتائج الى المعدل القطري. فمثلا وصلت نسبة الحاصلين على شهادة البجروت في قرى كفر مندا وجديدة-المكر (قرى فلسطينية في الجليل) الى ١٤٪ وفي بيتار

عيليت وبني براك (بلدات للحريديم) الى ٩٪ . سجلت فوارق كبيرة بين البلدات ذات الدخل العالي لنسبة الحاصلين على شهادة البجروت والتي وصلت الى ٤ , ٦٧٪ (مثل جبعات شموئيل وجبعاتييم التي وصلت النسبة فيهم الى ٧١٪) بالمقارنة مع بلدات التطوير التي وصلت فيها النسبة الى ٤٦٪ (بيت شيمش ٣٣٪ وجديرة ٣٦٪) والبلدات الفلسطينية إلى ٢ , ٣٢٪ (عرابة وأبو سنان ٢٢٪) . أشار تقرير "المركز العربي للتخطيط البديل" أن "مؤشر التطور الإنساني"[١٩] يدرج المواطنين الفلسطينيين في المكان السادس والستين من بين ١٧٧ دولة بينما يدرج إسرائيل بمجمل سكانها في المكان الثاني والعشرين (أي بفارق ٤٤ درجة) . المعطيات الاقتصادية التي أشار لها التقرير مقلقة جدا وتعكس وضع الأقلية الفلسطينية المتدهور في إسرائيل (ynet . co . il ١٨/ ٠١/ ٢٠٠٧) .

هنالك علاقة قوية بين نسبة الحاصلين على شهادة البجروت وبين الدخل المتوسط في البلدة، حيث توجد نسبة عالية من الحاصلين على شهادة البجروت في البلدات ذات الدخل العالي بالمقارنة مع النسبة الضئيلة في البلدات ذات الدخل المنخفض . هذا يدل على أن جهاز التعليم لم يؤمن المساواة في المجتمع ولم يستطع أعطاء فرص متساوية لجميع فئات المجتمع . هنالك أيضا علاقة بين نسبة الأكاديميين وبين نسبة الحاصلين على شهادة البجروت في البلدات المختلفة .

وصلت نسبة الطلاب اليهود (بدون الحريديم) في الصفوف الثانية عشرة إلى ٨ , ٨٦٪ ، عند الفلسطينيين (بدون البدو) ٨ , ٧٩٪ ، وعند الفلسطينيين البدو في النقب ٥ , ٧١٪ . أي أن نسبة التسرب في المدارس الفلسطينية أعلى من نسبة التسرب في المدارس اليهودية . شهد عام ٢٠٠٥ توقفاً في الارتفاع بنسبة الحاصلين على شهادة البجروت التي كانت نتيجة إتباع سياسات مختلفة على مدار العقد الأخير والذي لا يعكس بالضرورة تحسناً فعلياً بل تعديلات شكلية (مثل إجراء يانصيب على مواضيع يمتحن فيها الطالب وإجراء موعد إضافي لامتحانات اللغة الإنكليزية وموضوع الرياضيات) . تجدر الإشارة أن خطة دوفرات (أنظر التقرير الاستراتيجي لعام ٢٠٠٥) جمدت عند تشكيل الحكومة الجديدة (سفيرسكي وكونور-أتياس، ٢٠٠٦) .

### ٢,١ التعليم العالي- مرآة تعكس التفاوت الاجتصادي للمجتمع الإسرائيلي

غالبية الشبيبة في إسرائيل لا تكمل تعليمها العالي . تتعقب دائرة الاحصائيات المركزية سنويا أثر خريجي المدارس الثانوية بهدف معرفة عدد الذين يكملون تعليمهم العالي . التحق ٥٪ , ١٩ من خريجي عام ١٩٩٧ (بعد ثماني سنوات أو أكثر) بإحدى الجامعات والتحق أيضا ١٠٪ منهم بإحدى الكليات الأكاديمية، أي أن حوالي ٣٠٪ منهم (أقل من ثلث الشبيبة) أكمل دراسته العليا . هذه النسبة المنخفضة تعكس صورة الواقع في المرحلة الثانوية حيث أن غالبية الطلاب لم يحصلوا على شهادة البجروت، وأن بعض الحاصلين على شهادة البجروت لم يستوفوا شروط القبول للجامعات .

تظهر المعطيات القطرية فوارق كبيرة بين الذين قبلوا في الجامعات (٥ , ١٩٪ من خريجي عام ١٩٩٧) : فنسبة الطلاب اليهود كانت ٢١٪ ونسبة الطلاب الفلسطينيين ٢ , ١٢٪ ، نسبة الطلاب اليهود من أصل اشكنازي كانت ٥ , ٢٥٪ ونسبة الطلاب اليهود من أصل سفارادي (شرقي) كانت ٥ , ١٥٪ ، ونسبة الخريجين من الثانويات النظرية كانت ٥ , ٢٩٪ ونسبة الخريجين من الثانويات المهنية كانت ٤ , ٧٪ ، نسبة ذوي الدخل العالي كانت ٢ , ٢٥٪ بينما نسبة ذوي الدخل

---

١٩ مؤشر التطور الانساني الذي وضعته الأمم المتحدة (HDI) يأخذ بعين الاعتبار مستوى التعليم، مستوى الصحة ومعدل دخل الفرد .

المنخفض كانت ٥ , ١٢٪ (سفيرسكي وكونور-أتياس، ٢٠٠٦).

الفوارق الصارخة قائمة أيضا في الكليات الأكاديمية، مع أن أحد المبررات لإقامة هذه الكليات كان إفساح مجال التعليم العالي للشبيبة من الشرائح ذات الدخل المنخفض التي تسكن المناطق الطرفية، ولكن نسبة ذوي الدخل العالي كانت ١ , ١٨٪ أي ٧ مرات أكثر من ذوي الدخل المنخفض. أي أن الكليات عادت بفائدة أكبر على الشرائح القوية اقتصاديا.

هنالك علاقة قوية بين البلدة وعدد الطلاب الجامعيين فيها، فتتصدر القائمة البلدات ذات الدخل العالي (مثل عومر ٦ , ٣٣٪ وليهابيم ٧ , ٣٢٪) وتحتل البلدات ذات الدخل المنخفض النصف الثاني من القائمة، مثل البلدات الفلسطينية (قلنسوة ٨ , ٢٪ ورهط ٥ , ٣٪) وبلدات الحريديم وبلدات التطوير (بني براك ٢ , ٤٪ وبيت شيمش ٦ , ٤٪).

ارتفعت نسبة من حصلوا على ١٣ سنة تعليمية فما فوق بين المهاجرين الإثيوبيين ٥ , ٢ مرة عما كانت عليه قبل عقد من الزمن. نسبة الطلاب الفلسطينيين من بين طلاب البكالوريوس هي ١ , ١٠٪، و٥ , ٥٪ من بين طلاب الماجستير و٤ , ٣٪ من بين طلاب الدكتوراه(مع أن الفلسطينيين يشكلون ٢ , ١٥٪ من سكان إسرائيل). وصلت نسبة الطلاب اليهود من أصل أشكنازي إلى ٧ , ٣٧٪ من طلاب البكالوريوس مقارنة مع الطلاب اليهود من أصل شرقي (٤ , ٢١٪)، ولكن هذه الفوارق تتسع أكثر لصالح الفئة الأولى في الماجستير (٢ , ٤٠٪ مقابل ٩ , ٢٢٪) وفي الدكتوراه (٧ , ٤٧٪ مقابل ١٨٪).

تكلفة التعليم العالي باهظة جدا في إسرائيل، فالطالب الإسرائيلي يحتاج بالمعدل إلى ٤٩١ , ٣٢ شيكلا (لدفع قسط التعليم ومصروفات أخرى سنويا) ما يؤدي إلى تسرب ١٨٪ منهم سنويا غير قادرين على تحمل عبء هذه المصاريف. يعمل الطالب الإسرائيلي جاهدا لإكمال مصاريف الشهر لذلك لا يتبقى لديه وقت للدراسة الجامعية مما يضطره أحيانا لشراء وظائف جاهزة مقابل مبلغ من المال. هنالك تدن واضح بمستوى التعليم في السنوات الأخيرة نتيجة هذه الظروف (يديعوت أحرونوت، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٦).

وبالمقابل تأسست كليات خاصة في المركز تدرس مواضيع مطلوبة وذات مكانة عالية (القانون، إدارة الأعمال والتسويق) مقابل قسط مرتفع، وتأسست أيضا برامج تعليمية خاصة في الكليات الخاصة للقب الماجستير والتي تصل تكلفتها إلى ٣٠ ألف دولار والتي تهيىء لطلابها ظروفاً وخدمات بمستوى عال جدا. شروط القبول لهذه البرامج هي الحالة المادية[٢٠] للطالب مما يعكس حالة جديدة في إسرائيل "تعليم نوعي للأغنياء فقط" (داغان-بوزاغلو، ٢٠٠٧). خصخصة التعليم العالي تحدد توزيع الثروة والقوة لاحقا، فهي آلية للمحافظة على الموارد، والقوة والثروة بأيدٍ محددة.

### ٢,٢ تدهور التعليم العالي في إسرائيل

توجد اليوم ٨ جامعات و ٦٢ كلية أكاديمية في إسرائيل (قسم منهم ممول حكوميا). ٥٨٪ من الطلاب يتعلمون في الكليات و٤٢٪ يتعلمون في الجامعات (هناك تدن في نسبة الملتحقين بالجامعات بنسبة ٣ , ١٪ سنويا). طرأ تدهور

٢٠ يشكل طلاب الضواحي في هذه الكليات الخاصة ١٦٪ ويشكل الطلاب من البلدات الضعيفة اقتصاديا نسبة ٢٦٪ (داغان-بوزاغلو، ٢٠٠٧).

كبير على جهاز التعليم العالي خلال الأعوام الخمسة الماضية جراء التقليصات الحادة التي فرضتها الحكومة.[٢١] فلقد تقلصت الميزانية الحكومية للطالب الواحد في الجامعات والكليات من ٦٨٥، ٣٢ شيكلا في عام ٢٠٠١ إلى ٩٩١، ٢٧ شيكلا جديداً في ٢٠٠٦، أي انخفاض بنسبة ٢٢٪ من الميزانية (داغان-بوزاغلو، ٢٠٠٧). تضرر طلاب الجامعات والكليات وتضررت أيضا البنية التحتية جراء هذا التقليص (لم تتطور المكتبات الجامعية، لم تفتح مسافات جديدة، تم تقليص طاقم العاملين في جهاز التعليم العالي، تم إغلاق أقسام، تم تقليص عدد المساقات والساعات التعليمية). أدى هذا التدهور إلى ظاهرة هجرة الأدمغة من إسرائيل، حيث أن عدداً كبيراً من طلاب لقب الماجستير والدكتوراه يفضلون أكمال تعليمهم في خارج البلاد، لأن ظروف عملهم قاسية جدا في الأكاديمية الإسرائيلية (حيث يحصل طلاب الماجستير والدكتوراه على أجر أدنى لعملهم، ٨٠٠ شيكل مقابل ربع وظيفة). حسب إحصائيات وزارة الداخلية يتصدر حملة الشهادات العليا قائمة المهاجرين من إسرائيل. يقدر عدد الإسرائيليين الذين يتعلمون اليوم في الولايات المتحدة فقط بثلاثة آلاف طالب وطالبة (يديعوت أحرونوت، ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٦).

المحاضرون غير الدائمين (الذين يشكلون غالبية المحاضرين في الجامعات الإسرائيلية) يحصلون على مرتب مقابل ثمانية أشهر بدل سنة كاملة ولا يحصلون على أدنى حقوق العمل الأساسية (مثل مخصصات التقاعد ومخصصات الاستجمام السنوية وغيرها). طاقم المحاضرين والباحثين الدائمين في السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مكون من ٤,٩٤٩ شخصاً. التمثيل النسائي في هذه الفئة قليل جدا، بالرغم من التمثيل النسائي المرتفع من بين طلاب البكالوريوس (٣,٥٥٪) والماجستير (٣,٥٧٪) والدكتوراه (١,٥٢٪). في عام ١٩٩٥ كانت نسبة النساء في الطاقم الأكاديمي ٤,٢٠٪ و ٨,٧٪ من طاقم حملة درجة البروفيسورة، وبعد عقد من الزمن وصلت نسبتهن الى ١,٢٥٪ و-٩,١١٪ على التوالي (في جامعة حيفا وصلت نسبة النساء في الطاقم الأكاديمي الى ٧,٣٧٪ وفي معهد التخنيون في حيفا إلى ٨,١٤٪).

هنالك تراجع ملحوظ في الاستثمارات في الأبحاث في إسرائيل ما سيؤدي إلى بقاء إسرائيل في الخلف، حيث تتحول من دولة رائدة في مجال الأبحاث الى دولة متوسطة في هذا المجال. سينعكس هذا التراجع على الدخل القومي الفردي ودخل الدولة وعلى مستوى المعيشة.

## ٣. تدهور جهاز الصحة: تقليص حصة الحكومة وارتفاع حصة المرضى في تمويل الخدمات الصحية

يعد جهاز الصحة في إسرائيل من الأجهزة الصحية المتقدمة عالميا، ولكن إذا استمرت التقليصات بميزانيات جهاز الصحة التي بدأت منذ عدة سنوات، فهنالك قلق حقيقي على مستقبل هذا الجهاز (سفيرسكي، ٢٠٠٦). عملية الخصخصة طالت أيضا جهاز الصحة، حيث تستهدف وزارة المالية الاستلاء على صناديق المرضى. خلال السنوات الأخيرة قلصت الحكومة الميزانية المخصصة لجهاز الصحة. هذه الميزانية تشمل ميزانية المصروفات الجارية، ميزانية التطوير وتكلفة سلة الخدمات لصناديق المرضى.

---

٢١ تقلصت ميزانية التطوير للتعليم مثلا من ٦٢٨، ٨٠٣ شيكلاً في عام ٢٠٠١ الى ٧٩٣، ٥٣٢ شيكلاً جديداً في عام ٢٠٠٦ (داغان-بوزاغلو، ٢٠٠٧). تقلصت ميزانية ساعات التعليم من ٦٨٨، ٨ شيكلاً للطالب الواحد في ٢٠٠١ الى ٢٩٠، ٧ شيكلاً في ٢٠٠٦ (تقرير مركز "أدفا" لميزانية ٢٠٠٧).

تم سن قانون التأمين الصحي في ١٩٩٤ وشمل مجموعة خدمات واسعة، ولكنه لم ينص على آلية عمل لتحسين الخدمات المشمولة في سلة الخدمات حسب التغييرات الديمغرافية والتكنولوجية. بعد فترة من سن القانون بدأت الحكومة في تقليص حصتها بتمويل الخدمات، بينما تضاعفت حصة المرضى بتمويل الخدمات الصحية. فمثلا جميع الأدوية الجديدة التي ظهرت في السوق بعد سن القانون لم تشمل في قائمة الأدوية الممولة حكوميا، فقط المرضى المؤمنون في شركات تأمين خارجية (تأمين مكمل أو تأمين خاص) يحصلون على هذه الأدوية بسعر مخفض. فرض قانون التأمين الصحي على المرضى أيضا دفع خدمات عديدة مثل زيارة طبيب متخصص ودفع رسوم فحوصات في العيادات التابعة للمستشفيات. الفئات المتضررة جدا من هذا التحول هم المرضى المزمنون، ذوو الدخل المنخفض، مسنون، ومواطنون فلسطينيون، حيث يضطرون للتنازل عن العلاج أو عن الأدوية بسبب تكلفتها الغالية.

أدى تقليص حصة الحكومة في تمويل سلة الخدمات الصحية إلى تحويل الخدمات الطبية إلى طابع تجاري، ووسعت الفجوات بين فئات المجتمع، فلم يعد بمقدور جميع السكان تمويل خدمات صحية غير مشمولة في سلة الخدمات الممولة حكوميا. هنالك تخوف حقيقي من أن الفجوات الاقتصادية سوف تنعكس على الحالات الصحية بين فئات مجتمعية مختلفة. فمثلا طرأ ارتفاع حاد على المصروفات التي تدفع لشركات التأمين مقابل التأمين الصحي المكمل والخاص والمصروفات التي تدفع على الأدوية والعلاجات غير المشمولة في سلة الخدمات من ٢,٨ مليار شيكل في عام ١٩٩٧ الى ٦,٢ شيكل في عام ٢٠٠٤.

هنالك تفاوت بين الفئات العشرية المختلفة بكل ما يتعلق بالمصروفات الشخصية على التأمينات الصحية المكملة والخاصة. في حين سجل ارتفاع لدى كل الفئات العشرية بين عام ١٩٩٧ و٢٠٠٥ من ١٠٪ إلى ٢٤٪، كان هنالك تفاوت بين المبالغ التي تدفعها كل من منها. فمثلا دفعت العائلات من الفئة العشرية الثانية ٥٨ شيكلا شهريا، ودفعت العائلات من الفئة العشرية السادسة ١٣١ شيكلا، في حين دفعت العائلات من الفئة العشرية العاشرة ٣٩١ شيكلا. عندما تمول كل الخدمات الطبية من الحكومة ومن الاشتراك الصحي تكون هنالك مساواة بين كل شرائح المجتمع. ولكن عندما تقلص الحكومة حصتها في تمويل الخدمات الصحية وقسم من الخدمات تعطى فقط للمؤمنين صحيا في صناديق الرعاية الصحية المكملة والخاصة، تبرز عدم المساواة بين شرائح المجتمع على المستوى الصحي. يمكن تلخيص ذلك بتراجع الدولة عن التزامها تأمين الحق في الصحة والذي يعتبر خرقاً لحق الصحة حسب الوثيقة التي صادقت عليها إسرائيل في ١٩٩١.

## ٤. تدهور في تأمين الشيخوخة وتوسيع التقاطب الاجتصادي

يعتبر تأمين الشيخوخة (برنامج الادخار لجيل التقاعد) أحد أسس العمل الرئيسية في سوق العمل العصري. ففي سنوات العمل يقوم العامل بدفع جزء من راتبه الشهري ويضيف مشغله جزءا آخر (عادة حصة أكبر من حصة العامل) في برنامج توفير يدفع للعامل كراتب شهري عند تقاعده عن العمل. هدف هذا البرنامج تأمين مستوى معيشة مشابه إلى حد ما الى مستوى المعيشة التي أعتاد عليها العامل خلال سنوات عمله، حيث أن تأمين الشيخوخة الذي تدفعه مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل ضئيل جدا ولا يضمن للمتقاعد العيش بكرامة.

هنالك تراجع كبير بعدد المؤمنين ببرامج التأمين للشيخوخة، حيث تصل نسبتهم اليوم فقط ٦٠٪ من العمال،

غالبيتهم يعملون في أماكن عمل ثابتة تتبع لقوانين عمل جماعية، أما البقية (العمال من الفئات العشرية المنخفضة) فليس لها تأمين للشيخوخة يضمن لها حماية من العيش تحت خط الفقر. هناك حاجة ماسة لضم عدد أكبر من العمال في برامج لتأمين الشيخوخة بالإضافة إلى تقليص الأضرار التي سببتها الحكومة لبرامج تأمين الشيخوخة نتيجة تقليص الميزانيات في عام ٢٠٠٣. ضمن هذه التقليصات خصخصت الحكومة صناديق التقاعد وأبعدت منظمات العمال عنها وباعت قسما منها لشركات تأمين خاصة. أساءت الحكومة في شروط الاستثمارات لشركات التقاعد حين فرضت عليها استثمار غالبية أموالهم (٧٠٪) في البورصة الحرة بدل من الاستثمارات الآمنة ذات العائد القليل، وذلك بهدف السيطرة على صناديق التقاعد لصالح رأس المال الحالي. إسرائيل تنحو نحو الولايات المتحدة في هذه السياسات، ما يعني أن أية زعزعة للبورصة ستؤدي إلى حالة من الفوضى الاجتصادية عندما يجد هؤلاء الموظفون أن مخصصات شيخوختهم قد تلاشت عند انهيار البورصة.

وافقت الحكومة على رفع حصة شركات التأمين في إدارة برامج التأمين على حساب حصة المدخرين. قلصت الحكومة الفوائد التي وعدت بها شركات التأمين، ورفعت جيل التقاعد للنساء والرجال إلى ٦٧ عاماً.

هناك دعوة في أروقة الكنيست إلى سن قانون يلزم بفرز مخصصات للتقاعد وتقليص حصة شركات التأمين حتى يتسنى دفع رواتب التقاعد للمتقاعدين بدل من زيادة أرباح شركات التأمين، وهناك مطالبة لسن قانون تقاعد إلزامي لزيادة عدد المدخرين للشيخوخة وتصليح الأضرار الجسيمة التي ذكرت أعلاه. هنالك مطالبة أيضا لرفع تأمين الشيخوخة الذي تدفعه مؤسسة التأمين الوطني لكي يضمن حياة كريمة للمسنين.

يعكس الوضع اليوم الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع، حيث ينعم المستخدمون من الفئات ذات الدخل المتوسط والعالي من تأمينات للشيخوخة بينما لا توجد تأمينات شيخوخة للعمال ذوي الدخل المنخفض. هنالك فوارق شاسعة بالمبالغ التي تدخر للشيخوخة التي سوف تنعكس لاحقا على مستوى معيشة المتقاعدين. فمثلا في عام ٢٠٠٥ وفرت عائلة متوسطة من الفئتين العشريتين العليا ٣٢ مرة أكثر من عائلة متوسطة من الفئتين في أسفل الهرم التراتبي (وأكثر ب-٩ مرات من عائلة متوسطة من الفئة العشرية الثالثة والرابعة وأكثر ب-٨,٣ مرة من عائلة متوسطة من الفئة العشرية الخامسة والسادسة وأكثر بمرتين من من عائلة متوسطة من الفئة العشرية السابعة والثامنة).

## ٥. نتائج حرب لبنان الثانية على المجتمع الإسرائيلي

أدت حرب لبنان إلى خسائر جسيمة في الأرواح وفي البنية التحتية في منطقة الشمال[٢٢] على أثر سقوط ٣٩٨٦ صاروخاً (الذي صرح به رسميا) أثناء الحرب (الخسارة طبعا كانت أكبر بكثير في الجانب اللبناني). حسب التصريحات الرسمية قتل ٤٤ مدنياً (منهم ١٨ مواطناً فلسطينياً) وجرح ٢٠٠٠ آخرون، كما وقتل ١١٩ جندياً وجرح ٤٠٠ آخرون. نزح حوالي ٣٠٠،٠٠٠ مواطن من بين مليون مواطن في منطقة الشمال إلى منطقة المركز ومنطقة الجنوب[٢٣] لمدة ٣٣

٢٢ وصلت صواريخ حزب الله (الكاتيوشا) الى منطقة حيفا، طبريا، العفولة، الخضيرة، بنيامينا، بيت شيئان. أكثر من ألف صاروخ سقط في منطقة كريات شمونة (موقع فيكوبيديا الألكتروني www.wikipedia.org).

٢٣ تحولت المدارس الثانوية في أيلات الى مخيم أستوعب كمية كبيرة من النازحين. أقامت الوكالة اليهودية هي الأخرى مخيماً لأولاد منطقة الشمال (١٧،٠٠٠) في منطقة المركز وأقام رجل الأعمال أركادي غايداماك مدينة من الخيم في منطقة الجنوب.

يوما. أصابت الصواريخ مباني سكنية وغير سكنية ولكن معظمها سقط في مناطق مفتوحة والتي أدت إلى نشوب حرائق في الأحراش الطبيعية.[٢٤] توقفت عن العمل كثير من أماكن العمل (ميناء حيفا) ما أدى إلى خسارة جسيمة للاقتصاد الإسرائيلي تقدر بملياردات الدولارات. وقعت وزارة المالية مع نقابة العمال (الهستدروت) ونقابة أرباب الصناعة على تعويض ٨٠٪ من خسائر سكان الشمال.

أشار بنك إسرائيل أن حرب لبنان أدت إلى ارتفاع في عجز ميزانية الدولة بنسبة ١,١٪، وتباطىء اقتصادي في النصف الثاني من السنة. تم تقييم تكلفة الحرب بـ ٢٤ مليار شيكل يخصص قسم منها (٢,٨ مليار شيكل يدفع على مدار السنوات الثلاث القادمة) لوزارة الدفاع ويخصص قسم آخر لتعويض المتضررين ولإعادة بناء البنية التحتية (قدرت الخسائر المباشرة وغير المباشرة للبنية التحتية ب-٥,٤ مليار شيكل)، والقسم الأخير يحول للسلطات المحلية، لمؤسسات الإسعاف وغيرها. قررت الحكومة تغطية تكاليف الحرب في عام ٢٠٠٧ عن طريق رفع ميزانية المصروفات من جهة وتقليص الخدمات الاجتماعية وجهاز التأمين الاجتماعي من جهة أخرى. بالإضافة لذلك قررت الحكومة تأجيل وتجميد برامج تم الالتزام بها سابقا مثل برنامج محاربة الفقر وبرنامج "النقب ٢٠١٥" وذلك على أثر التقليص في ميزانيتها.

هذه التقليصات سوف تضر جدا بالأسر أحادية ولي الأمر، العاطلين عن العمل، المواطنين محدودي القدرات، المسنين، المرضى المزمنين، الأسر كثيرة الأولاد والمهاجرين اليهود. قررت الحكومة تقليص الخدمات الاجتماعية التي تعتمد عليها الشرائح الضعيفة في المجتمع، وبالمقابل تجميد عملية تخفيض الضرائب والتسهيلات الضريبية، التي تساعد الأغنياء على وجه الخصوص. أشار تقرير مركز أدفا التحليلي لميزانية الدولة المقترحة لعام ٢٠٠٧ أن هذه السياسة التي تنتهجها حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ سنوات التسعين تزيد من إفقار المجتمع، تدعيم الرأسمالية وتوسيع التقاطب الاجتصادي، وأنه كان على الحكومة رفع ضريبة الشركات بشكل استثنائي مثل بعض الدول التي تنتهج هذه السياسة في حالة الطوارىء بدل التقليص في جهاز التأمين الاجتماعي.

حسب إحصائيات وزارة المالية سوف تخسر الدولة ما يقارب ٢٧,٨ مليار شيكل جديد في ٢٠٠٧-٢٠١٠ نتيجة تقليص الضرائب المباشرة وتقليص ضريبة الشركات، نصف هذا المبلغ يكفي لسد تكلفة الحرب. بينما تسمح الحكومة للأغنياء بالتمتع من تقليص الضرائب تطلب من شرائح المجتمع الضعيفة التحلي بالصبر حتى يتحقق حلم النمو الاقتصادي، فحسب تصريحات المسؤولين، إذا استمر النمو الاقتصادي بنسبة ٤٪ سنويا لمدة أربع سنوات متتالية سوف تقلص الفوارق الاجتماعية بين شرائح المجتمع الإسرائيلي مثل باقي الدول المتطورة. ولكن هذه الوعود تتناقض مع الواقع الإسرائيلي. ففي خلال السنوات الثلاث الماضية كان هنالك نمو اقتصادي وأيضا تقليص في مصروفات الحكومة، استمرار في عملية الخصخصة وتقليص الضرائب، والتي أدت الى تدهور في المؤسسات التعليمية، تقلص حجم الطبقة الوسطى، توسيع التقاطب الاجتصادي وارتفاع عدد الفقراء، كل هذا بالرغم من النمو الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي.[٢٥]

---

٢٤ أدت الحرائق الى تدمير مئات الآلاف من الأشجار التي من الصعب أعادتها في ٦٠ سنة القادمة www /wikipedia.

٢٥ النمو الاقتصادي الذي لا يصحبه استثمار اجتماعي لا يكفي لتقليص الفجوات الاجتصادية.

أشار التقرير الذي قدمته "جمعية نساء من أجل ميزانية عادلة" أن الحكومة أعفت الشريحة ذات الدخل العالي والشركات من المشاركة في دفع تكلفة الحرب. غالبية الفئة ذات الدخل العالي هم من الرجال (٨٨٪) ونسبة الرجال كبيرة جدا من بين أصحاب الشركات الكبيرة (أعلى من ٩٨٪).

وبالمقابل ألقي عبء دفع تكلفة الحرب على الفئة ذات الدخل الأدنى وعلى العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية وعلى المتلقين لهذه الخدمات وعلى متلقي مخصصات الشيخوخة. كل من يتقاضى أجراً أدنى يساهم بحوالي ٦٠٠ شيكل جديد سنويا لتغطية تكاليف الحرب (غالبية هذه الفئة من النساء- ثلثان مقابل ثلث من الرجال)، حيث أن قانون التسويات رفض تطبيق المرحلة الثالثة من رفع الأجر الأدنى في الأشهر الماضية.

سيضطر العاملون في مجال الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، الصحة والرفاه الاجتماعي أيضا إلى المساهمة القسرية لتمويل تكاليف الحرب وهم بغالبيتهم من النساء.[٢٦] ليس فقط أن العاملين في هذه المجالات هم من النساء بل أن غالبية متلقي هذه الخدمات هم من النساء، ولذلك هن اللواتي سيتحملن تغطية تكاليف هذه الحرب أكثر من الرجال، لأن ميزانية عام ٢٠٠٧ المقترحة تقر بتقليص حاد في هذه المجالات.[٢٧] غالبية متلقي مخصصات الشيخوخة من التأمين الوطني هم من النساء (٥٨٪) وغالبية متلقي تأمين الدخل هم من النساء (٦٥٪) وغالبية متلقي مخصصات المساعدة الطبية هم من النساء (٧١٪) وحوالي ١٠٠٪ من متلقي مخصصات الأولاد ومنح الولادة هم نساء. قانون التسويات لعام ٢٠٠٧ يحدد أجراء تغيرات بنيوية في مؤسسة التأمين الوطني مثل إغلاق فروع وتقليص الخدمات لقطاعات تشكل فيها النساء نسبة كبيرة. مثلا تقليص في طاقم الموظفين بنسبة ٦٪ سنويا على مدار السنوات الخمس القادمة (٧٥٪ من طاقم الموظفين في مؤسسة التأمين الوطني هم نساء).

سيشارك متلقو مخصصات الشيخوخة (الفئة الرابعة) في دفع تكاليف الحرب الأخيرة، وذلك عن طريق تحويل التقليص الذي كان في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٤٪ من تقليص مؤقت إلى تقليص ثابت، وتجميد جديد لمخصصات الشيخوخة حتى نهاية عام ٢٠٠٧ وعدم المطالبة برفع مخصصات الشيخوخة.[٢٨]

أقر قانون التسويات إلغاء التمويل الحكومي للتدريب المهني، فحسب ميزانية ٢٠٠٧ المقترحة هنالك تقليص بنسبة ١٤٪ من دورات التدريب المهني والذي يضاف لتقليصات السنوات الماضية.[٢٩] لم تتضمن ميزانية ٢٠٠٧ برامج لتطوير النساء في منطقة النقب والجليل، لم تتضمن برامج لتقديم العون للمشاريع الصغيرة، لم تتضمن برامج لإقامة أطر تجارية لمشاريع صغيرة، ولم تتضمن تعويضاً جراء الخسارة في دخل النساء اللواتي لا يعملن في السوق غير الرسمية،

---

٢٦ ٧٧,٧٪ من طاقم العاملين في جهاز التعليم و ٧٣,٤٪ من طاقم العاملين في جهاز الخدمات الصحية و ٨٥,٣٪ من طاقم العاملين في مجال الرفاه الاجتماعي هم من النساء (www.adva.org.il).

٢٧ كانت ميزانية الصحة للفرد الواحد في عام ٢٠٠٥، ٥٨١ شيكلاً وفي عام ٢٠٠٧، ٥٣٢ شيكلاً جديداً (مع العلم أن ميزانية عام ٢٠٠٣ في هذا المجال كانت ٦٠٧ شيكلاً جديداً أي أن هنالك تدهوراً مستمراً على مر السنوات الآخيرة). ميزانية التعليم هي أيضا في تراجع مستمر من ٨٠٦٨٨ شيكلاً في عام ٢٠٠١ الى ٧٠٢٩٠ شيكلاً في عام ٢٠٠٦ للفرد الواحد (www.adva.org.il).

٢٨ في عام ٢٠٠٢ كانت مصروفات الشيخوخة للتأمين الوطني ٤٨ مليار شيكل، وانخفضت في عام ٢٠٠٦ الى ٤٤,٤ مليار شيكل جديد.

٢٩ في عام ٢٠٠٠ كان عدد المشتركين في دورات التدريب المهني للعاطلين عن العمل ٣٨،٠٧٠ (٤٨٪ منهم من النساء) وفي عام ٢٠٠٥ كان هنالك ٧،٩٣٤ مشتركاً (٥٥,٥٪ منهم من النساء). حسب تقرير وزارة العمل هنالك ٩٠٠ عاطل عن العمل مشترك في دورات للتدريب المهني في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ (www.adva.org.il).

ولم تتضمن تعويضاً لنساء الشمال اللواتي يعتمدن على المخصصات (مخصصات ضمان الدخل، مخصصات الأسر أحادية المعيل وغيرها).

في حين عوضت الحكومة شرائح عديدة من المجتمع الإسرائيلي، قامت بإخراج النساء من برنامج التعويض الحكومي. أكثر الشرائح التي تضررت من جراء الحرب كانت النساء اللواتي يعملن في وظائف جزئية أو مؤقتة أو اللواتي يدرن مشروعاً اقتصادياً صغيراً. هذه المجموعة من النساء اللواتي يعانين من ضائقة مالية في الأيام العادية تضررن بشكل مضاعف جراء الحرب حيث خسرن مدخولهن ولم تعوّضن.

تشكل النساء العاملات ثلثي العمال الذين يتقاضون الأجور المنخفضة في سوق العمل الإسرائيلي وثلثي العمال في الوظائف الجزئية. وكما هم معروف أن الأجر المتوسط في المناطق الطرفية (مثل الشمال والجنوب) أقل من منطقة المركز، والتي تكثر فيها البلدات الفلسطينية وبلدات التطوير. هذه المناطق الهامشية بعيدة نسبيا عن مركز التوظيف الأساسي في البلاد. تعكس نسبة العمال العالية الذين يتقاضون الأجر الأدنى مدى حجم قطاع العمال الذين يعملون في وظائف جزئية أو مؤقتة. فمثلا الأجر المتوسط للنساء في البلدات الفلسطينية كان أقل من الأجر الأدنى (شورتس، ٢٠٠٥).

تعد منطقة الشمال إحدى المناطق التي يتقاضى فيها حوالي ١٠٪ من العمال مخصصات تأمين الدخل (يفترض أن غالبية هذه الشريحة هي من النساء العاملات). انهارت في فترة الحرب معظم أجهزة الدعم الحكومي حيث لم تكن السلطات المحلية جاهزة للعمل في حالة الطوارىء. غالبية موظفي تلك السلطات المحلية غادروا المنطقة تاركين من بقوا خلفهم دون خدمات (مثل توفير الطعام، خدمات الرفاه الاجتماعي، خدمات صحية ونفسية). لم تحصل المكاتب الحكومية وفروعها المناطقية على تمويل خاص للعمل في حالة الطوارىء، ولذا لم تكن خدماتها كافية، بالإضافة إلى فشل الجبهة الداخلية من أعطاء حماية كافية وشاملة لكل البلدات (الفلسطينية منها على وجه الخصوص). لم تكن أماكن العمل والمؤسسات التعليمية مجهزة أمنيا على الوجه المطلوب. بالإضافة لذلك، قلصت شركات تجارية عديدة من خدماتها أثناء الحرب (مثل البنوك والشركات التلفزيونية). وفي هذه الأجواء وعلى أثر انهيار معظم الخدمات البلدية وعلى وجه الخصوص الخدمات الصحية وخدمات الرفاه الاجتماعي بدأت جمعيات كثيرة بجمع المعلومات وإعطاء بعض الخدمات والدعم لنساء الشمال.

ان قانون حماية العمال في حالة الطوارىء لا يشمل النساء اللواتي يملكن مشروعاً خاصاً أو اللواتي يعملن في سوق العمل غير الرسمي (مثل الحاضنات والعاملات في البيوت). كثير من النساء اضطررن أن يخسرن أيام عمل لعدم توفر أطر لرعاية أطفالهن أو أطر لرعاية المسنين والمعاقين، ولكنهن لم يعوضن عن خسارة أيام عملهن. كثير منهن فصلن جراء غيابهن، بعضهن اضطررن لاستغلال أيام عطلهن السنوية. بعض أرباب العمل استغلوا غياب النساء وقلصوا من أجورهن.

## ٦. ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٧- مرآة للسياسة الاقتصادية لحكومة أولمرت

تعكس ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٧ السياسة الاقتصادية لحكومات إسرائيل المتعاقبة بالرغم من تغيير الأحزاب المشاركة في الحكومة. قدم مركز "أدفا" (مركز للمعلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل) تقريره التحليلي

السنوي لهذه الميزانية، وملخصه أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سيسجل ب"العقد الضائع للمجتمع الإسرائيلي" حيث شهد انخفاضا ملحوظا في الميزانية الاجتماعية للفرد بنسبة ١٢٪ .[٣٠] أشار التقرير للثمن الباهظ الذي يدفعه المجتمع الإسرائيلي جراء استمرار حكومات إسرائيل المتعاقبة باستعمال خيار واحد فقط (استعمال القوة العسكرية لحل الصراع مع لبنان والسلطة الفلسطينية) من بين الخيارات التي يمكن استعمالها في مواجهة الصراع مع جاراتها مثل التوصل الى حل سلمي، الذي من الممكن أن يصحبه نمو اقتصادي لكل الأطراف. أشار التقرير أن التقليصات في ميزانية ٢٠٠٧ والتقليصات المرتقبة لعام ٢٠٠٨ اضافة للتقليصات الحادة في الأعوام الماضية (٢٠٠١-٢٠٠٤)، ستؤدي الى تدهور أضافي في جميع المجالات الحياتية: مجال التعليم، التعليم العالي، الصحة، المسكن والرفاه الاجتماعي. ما يميز هذا العقد هو ركود اقتصادي مصحوب بزيادة في ميزانية الأمن. التقليصات الحادة التي فرضت في ٢٠٠١-٢٠٠٤ كانت نتيجة الركود الاقتصادي من جراء الانتفاضة الثانية ونتيجة لقرار الحكومة زيادة ميزانية وزارة الدفاع.[٣١] بينما قلصت الحكومة ميزانية الخدمات الاجتماعية زادت ميزانية وزارة الدفاع.[٣٢]

شهدت اسرائيل في العقدين الماضيين تدهوراً اقتصادياً ملحوظاً كلما جرت مواجهة عسكرية مع إحدى جاراتها. أشار التقرير أن لا أمل للتغيير ما دامت الحكومات الإسرائيلية تستعمل فقط قوتها العسكرية لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والصراع الإسرائيلي-العربي. قدم التقرير اقتراحاً لتبني سياسة اجتصادية داخلية تضمن تقسيماً عادلاً لتكلفة هذه المواجهات العسكرية حتى لا تتوسع الفجوات الاجتماعية. ولكن على غرار ذلك تنتهج حكومات إسرائيل المتعاقبة سياسة ليبرالية جديدة تتمثل ليس فقط في تقليصات في الميزانية من أجل تمويل الحرب بل تسعى إلى تقليص مصروفات الحكومة لمصلحة الأغنياء من خلال تخفيض الضريبة للفئة العشرية العليا من الهرم التراتبي. ففي عام ٢٠٠٥ قررت الحكومة زيادة ميزانية المصروفات بنسبة ١٪ سنويا من جهة ومن جهة أخرى قررت الحكومة تخفيض الضرائب المباشرة على الدخل وتخفيض ضريبة الشركات. هذا التقليص يعود بفائدة على الأغنياء فقط وبالتالي كان هنالك انخفاض في مستوى المعيشة لكثير من الإسرائيليين في الوقت الحالي (تقلص الطبقة الوسطى وازدياد في نسبة الفقر)، وأيضا طرأ انخفاض في الاستثمار في الأجيال القادمة (تقليص في ميزانية التعليم والتعليم العالي). أي أن هذه السياسة ستؤثر أيضا على الأجيال القادمة.

طرأ تراجع مستمر في الميزانية منذ عام ٢٠٠١ (معدل ما يحصل عليه الفرد[٣٣] من ميزانيات ومصروفات حكومية

---

٣٠ من ١٣،٣٠١ شيكل في ٢٠٠١ الى ١١،٦٧٩ شيكلاً في عام ٢٠٠٧.

٣١ تشكل ميزانية وزارة الدفاع ١٧,٧٪ من ميزانية الدولة (لا تشمل الميزانيات غير العادية والبرامج الخاصة). تحتل إسرائيل المكان السابع من بين الدول التي تصرف جزءا كبيرا من ميزانيتها على الأمن.

٣٢ حصلت وزارة الدفاع بين ١٩٨٩ و ٢٠٠٦ جراء الانتفاضة الأولى والثانية وحرب لبنان الثانية على مخصصات اضافية لميزانيتها العادية بقيمة ٣٧،٤ مليار شيكل جديد. وصلت هذه المخصصات الاضافية (غير العادية) في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بسبب الانتفاضة الثانية الى ١٢٪ من ميزانيتها الجارية وفي عام ٢٠٠٧ سوف تصل الى ٩,٥٪ من الميزانية الجارية جراء حرب لبنان الثانية. وزارة الدفاع تطالب اليوم بزيادة ميزانيتها العادية وايضا بزيادة بالمخصصات غير العادية (www.adva.org.il).

٣٣ كانت ميزانية الحكومة للفرد ٢٩،٣٦٩ شيكلا جديدا في ٢٠٠١ وانخفضت في ٢٠٠٦ الى ٢٧،٧٠٠ شيكل وارتفعت الى ٢٨،٤٢١ شيكلا في ٢٠٠٧. لو أرادت الحكومة تحسين الخدمات الممولة حكوميا، كما وعدت في ٢٠٠٥ عن طريق زيادة ميزانية المصروفات بنسبة ١٪ سنويا، لكانت ميزانية المصروفات الحكومية للفرد لعام ٢٠٠٧- ٢٢٣,٤ مليار بدل ٢٠٣,٦ مليار شيكل جديد (أي بفارق ٢٠ مليار شيكل جديد) (www.adva.org.il).

"الاستهلاك الجماعي")[٣٤] من أجل تدعيم المجتمع والنمو الاقتصادي المستقبلي. نتيجة لهذه التقليصات طرأ تقليص في الاستثمارات الحكومية في الأبحاث والتطوير، تقليص في ساعات تدريس في جهاز التعليم، تدن في مستوى التعليم العالي، تقليص سلة الخدمات الصحية، انخفاض في أجر مستخدمي الدولة وتآكل في شبكة التأمين الاجتماعي.[٣٥]

تبرر الحكومة سياسة التقليصات (حسب تصريحاتها) على أنها تشجع النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق منح تسهيلات لرأس المال (تقليص في الضرائب وضرائب الشركات) لتشجيعه على الاستثمار. في السنوات الثلاث الأخيرة سجل ارتفاع ما في الاستثمار في السوق الإسرائيلي (بعد سنوات الانتفاضة) ولكنه لم يصل إلى ما كان عليه ما قبل الانتفاضة. سجل الارتفاع بمعظمه في مجال التكنولوجيا الرفيعة في حين لم يلاحظ تغيير ما في المجالات الأخرى. يجدر بالذكر أن مجال التكنولوجيا الرفيعة مقصور على المناطق المركزية وليس له فروع في المناطق الطرفية.

## خلاصة

تناول هذا الفصل بإسهاب تأثير السياسة الاقتصادية الليبرالية (التي انتهجتها حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ سنوات الثمانينيات والتسعينيات) وحرب لبنان الثانية على المشهد الاجتماعي في إسرائيل خلال عام ٢٠٠٦. لم يتقلص التقاطب الاجتصادي الذي تبلور منذ سنوات التسعينيات على الرغم من النمو الاقتصادي المتجدد الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي منذ ٢٠٠٣ بل أزداد سوءاً. طرأ تراجع إضافي في عام ٢٠٠٦ نتيجة التقليصات في الميزانيات الحكومية (من أجل تمويل حرب لبنان الثانية) على أجهزة التعليم، التعليم العالي، الصحة، المسكن، الرفاه الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية. بالمقابل اشتدت حدة ظواهر الفساد، الأجرام والدعارة نتيجة لزيادة ظاهرة الفقر في المجتمع الإسرائيلي.

بالرغم من ازدياد حدة التقاطب الاجتصادي في إسرائيل في السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يتبلور وعي طبقي بين الفئات المستضعفة، ولم يفرز التقاطب صراعا طبقيا متحديا للنظام الاجتماعي والسياسي وذلك لأسباب عديدة. تتبنى النخب الحاكمة أدوات عديدة للحفاظ على السلم الاجتصادي الداخلي وتمنع بذلك حدوث انفجار داخلي قد يؤدي إلى تفكك الدولة من الداخل. أولا، تستعمل هذه النخب خطاب الهيمنة الاقتصادي لتبرر فيه النظام الاقتصادي الليبرالي. يلعب هذا الخطاب دورا مهماً في كبت الصراع الطبقي في إسرائيل. فهذا الخطاب يخلق توقعات اقتصادية بالنجاح عن طريق خلق ممنهج ومستمر للتوقعات بالتقدم الاقتصادي. ونتيجة لذلك هنالك اعتقاد سائد لدى معظم شرائح المجتمع الإسرائيلي أن المنظومة مفتوحة للجميع وان هناك مساواة في مبنى فرص

---

٣٤ طرأ تقليص على المصروفات الاجتماعية للفرد في ٢٠٠١-٢٠٠٧. ففي ٢٠٠١ كانت ١٣،٣٠١ شيكل، تقلصت الى ١١،٦٧٩ شيكلا في ٢٠٠٦. لو أرادت الحكومة المحافظة على المصروفات لكانت ميزانيتها في هذا المجال لعام ٢٠٠٧، ٩٥,٣ مليار بدل من ٨٣,٧ مليار شيكل جديد. لو أرادت الحكومة تحسين التعليم، الصحة، الرفاه الاجتماعي والمسكن عن طريق زيادة الميزانية الاجتماعية للفرد بنسبة ١٪ (كما وعدت في ٢٠٠٥) لكانت الميزانية لعام ٢٠٠٧- ١٠١,٢ مليار بدل ٨٣,٧ مليار شيكل جديد، أي بفارق ١٧,٥ مليار شيكل جديد (www.adva.org.il).

٣٥ كانت ميزانية التأمين الوطني في عام ٢٠٠٦، ٤٤,٤ مليار شيكل جديد مقارنة مع ٤٨,٤ مليار شيكل لعام ٢٠٠١. في ٢٠٠٥ كانت ٤٣,٣ مليار أي بأقل من ٤,٤ مليار شيكل جديد لو لم تكن التقليصات (www.adva.org.il).

العمل وإمكانية التقدم الشخصي على أساس تحصيل علمي أو خبرة في العمل متوفرة لكل فئات المجتمع (أي أن الحراك الاجتماعي متوفر للجميع). فعليه لا يمكن انتقاد المنظومة الاقتصادية (بنيتها، تاريخها، المهيمنون عليها، اتجاهاتها وفلسفتها) بل يجب انتقاد المجهود الذي يقدمه الفرد للتقدم اقتصاديا. الفئات المستضعفة والفئة ذات الدخل المتوسط لا تسائل النخب الاقتصادية عن مصدر ثروتها (تأريخية تراكم الثروة)، لا تتسأل عن علاقات القوة والنفوذ وأثرها على التراكم الرأسمالي لدى النخب الاقتصادية، ولا تناقش الشبكات الاجتماعية ورأس المال الثقافي (بين الفئات الاقتصادية المهيمنة رأسيا وأفقيا) للمحافظة على استمرار الثروة بين أيديها. هذا يدل على أن غالبية الإسرائيليين ذوتوا خطاب الهيمنة الاقتصادي لاقتصاد السوق.

ثانياً، يقوم المجتمع المدني ومؤسساته بدور مهم في تخفيف الصراع الطبقي. منظمات الجمعيات المدنية الإسرائيلية- اليهودية لها دور ما في تذويب وإطفاء شعلة الصراع الطبقي في إسرائيل. هنالك جمعيات (غير حكومية) كثيرة تقوم بسد الفراغ الذي تتركه دولة الرفاه الاجتماعي من انسحابها التدريجي.

ثالثا، تؤدي المساعدات والهبات المالية التي تحظى بها إسرائيل (خصوصا المساعدات الحكومية من الولايات المتحدة والتبرعات من رأس المال اليهودي الشتاتي) إلى تخفيف حدة هذه التوترات الطبقية. هذه المساعدات تؤدي الى توسيع مبنى فرص العمل لفئات عديدة وتخفيف حدة المنافسة بينهم. تصرف غالبية هذه الأموال على الأمن ويخصص قسم منها لخدمات الرفاه الاجتماعي. هذه الأموال تؤثر إيجابا على مستوى المعيشة في إسرائيل وبالتالي تخنق تبلور وعي طبقي.

رابعا، هنالك أجماع في المجتمع الإسرائيلي على أن التقاطب الاجتصادي في إسرائيل بالرغم من ازدياد حدته إلا انه ما زال أقل حدة من التقاطب الاجتصادي في الولايات المتحدة ودول العالم الثالث. هذا وبالرغم من التقلص المستمر للطبقة الوسطى وتوسع الطبقة ذات الدخل المنخفض في إسرائيل منذ سنوات الثمانينيات.

خامسا، العمالة الأجنبية الرخيصة تؤدي إلى توسع نطاق فرص العمل وتحرر الإسرائيليين من جميع الأعمال غير المرغوب بها وتقلص من تكلفة العمل لصالح أرباب العمل.

سادسا، ما زالت سياسة الرفاه الاجتماعي، رغم التراجع المتواصل في السنوات الأخيرة، تمنع ظاهرة الفقر المدقع مثل ظاهرة المتشردين في الولايات المتحدة (ولكن التقاطب الاجتصادي في إسرائيل أسوأ بكثير من الدول الأوروبية ذات سياسة الرفاه الاجتماعي).

سابعاً، عملت نقابة العمال (الهستدروت) في الماضي وما زالت تعمل لكبت الفجوات الإجتماعية. فمنذ تأسيسها في ١٩٢٠ ركّزت جل اهتمامها على عملية بناء الأمة. كانت الهستدروت تملك ربع الاقتصاد الإسرائيلي حتى سنوات التسعينيات، أي أنها كانت رب عمل وعامل في آن واحد. بالإضافة لذلك أعلنت الهستدروت

على أنها ممثلة كل الأجيرين في سوق العمل وليس فقط العمال، ما أجبرها على التنازل في سياستها بين المصالح المتناقضة لطبقة العمال والطبقة الوسطى وبالتالي منعت تبلور حركة عمالية أو حركة يسارية اشتراكية.

وأخيرا، بروز التصدعات الداخلية الأخرى هو عامل مهم لتهميش التقاطب الاجتصادي. الصراعات بين المتدينين والعلمانيين، بين اليهود والمواطنين الفلسطينيين أقوى بكثير من الصراع الطبقي. غالبية الجمهور يرى تماثلاً شديداً بين الطبقات والمجموعات الأثنية (عدم المساواة بين اليهود من أصل شرقي ومن أصل أشكنازي)، إن الصراع الأثني هو صراع على الموارد وليس صراعاً حضارياً.

## قائمة المراجع


أبو بكر، خ. ٢٠٠٦. "المشهد الاجتماعي". تقرير "مدار" الاستراتيجي ٢٠٠٦. رام الله: مدار.

بن يسرائيل، ح. فلر، ع. ٢٠٠٦. دولة إسرائيل تمس بشكل صارخ بحقوق العمال الأجانب الأساسية لإقامة عائلة مع أولاد. تقرير جمعية حقوق المواطن.

تيجار، م. ٢٠٠٦. "العمل من دون كرامة: حقوق العمال وانتهاكها"، التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن. جمعية حقوق المواطن.

داغان-بوزاغلو، ن. ٢٠٠٧. الحق في التعليم العالي في إسرائيل: نظرة قانونية وميزانية. تل أبيب: مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

حسون، ي. نجار، ن. وشتيوي، ع. ٢٠٠٦. تعويض النساء في الشمال جراء الحرب. نساء من أجل ميزانية عادلة.

سفيرسكي، ب. ٢٠٠٦. ميزانية ٢٠٠٧ بعدسة جندرية: من سيضطر دفع تكلفة حرب لبنان الثانية؟ نساء من أجل ميزانية عادلة.

سفيرسكي، ب. ٢٠٠٦. ميزانية منتقصة تصبح أمراً عاديا. أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل.

سفيرسكي، ش. كونور-أتياس، أ. ٢٠٠٦. عمال، مشغلون وكعكة الدخل القومي- تقرير لعام ٢٠٠٥. تل أبيب: مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

سفيرسكي، ش. كونور-أتياس، أ. ٢٠٠٦. صورة عن الوضع الاجتماعي لعام ٢٠٠٦. تل أبيب: مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

سفيرسكي، ش. شورتس، أ. ٢٠٠٦. الحاصلون على شهادة بجروت، حسب البلدة ٢٠٠٥-٢٠٠٤. تل أبيب: مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

سفيرسكي، ش. كونور-أتياس، أ. ٢٠٠٥. صورة عن الوضع الاجتماعي لعام ٢٠٠٥. تل أبيب: مركز ادفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

سموحة، س. ١٩٩٣. "تصدعات طبقية، أثنية وقومية والديمقراطية في إسرائيل"، في رام، أ. (محرر) المجتمع الإسرائيلي: نظرة نقدية. تل أبيب: بريروت.

سيني، ر. ٢٠٠٥. تقرير الأمم المتحدة: ٥٠ مليون طفل فقير يعيشون في الدول الغنية. هآرتس ١/ ٣/ ٢٠٠٥.

شورتس، أ. ٢٠٠٥. مكان السكن ومستوى الدخل في إسرائيل ٢٠٠٢. تل أبيب: مركز أدفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

اللجنة المركزية للإحصائيات، تشرين الثاني ٢٠٠٦. الدخل المتوسط الكلي للمستخدمين الإسرائيليين.

قانون حماية العمال في حالة الطوارىء، ٢٠٠٦. كتاب القوانين: تسجيل ف. ٢٠٦٤ (تعديل غير مباشر: قانون محكمة العمل ١٩٦٩ رقم ٣٥)

العقد الاجتماعي المفقود: الإسقاطات الاجتماعية لميزانية ٢٠٠٧ المقترحة. قدمت في جلسة الكنيست ١٤/ ١١/ ٢٠٠٦. مركز أدفا: معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.

وضع الأكاديمية في إسرائيل. يديعوت احرونوت. ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٦

ناحميس، ر. ٢٠٠٧. الإنتاج الفردي للعرب في إسرائيل- ثلث من أنتاج اليهود. ١٨/ ٠١/ ٠٧. ynet.co.il

مواقع أنترنت أخرى

www.adva.org

www.acri.org.il